جمهورية مصر العربية

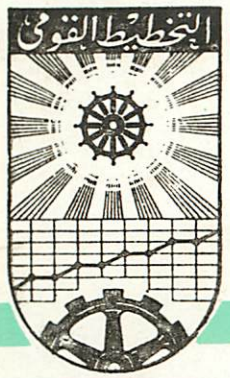

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية (١٤٤٣)

ايديولوجية التنمية

و

مشاكل التكوين الرأسمالى فى مصر*

دكتور

فتحى خليل الخضراوى

سبتمبر ١٩٨٧

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

(ملخـــص)

أيديولوجية التنمية ومشاكل التكوين الرأسمـالـى فى مصـــــــر

دكتور/ فتحى خليل الخضراوى
أستاذ الاقتصاد المساعـــد
جامعة طنطـــا

يرتبط موضوع هذه الدراسة بالمشاكل الاقتصادية التى تواجهها مصر فى السنـــوات الاخيرة المعاصره • وتقيـم الدراسة علاقة بين اختبـارات التنمية ومعدلات النمو والقيـــود التمويلية المسيطرة فى الاقتصاد المصرى فيما بين ١٩٦٠ ــ١٩٨٤•

وقد قامت الدراسة باستخدام نموذج مبسط (نموذج ماكينـون) للتعرف على الأهمية النسبية لقيدين رئيسيين من ناحية التمويل • وهذين القيدين هما :

ــ قيد متحصلات النقد الاجنبى •
ــ قيـد الادخار المحلـــــى•

وخلصت الدراسة الى أن قيد متحصلات النقد الاجنبى ظل مسيطرا طوال الفتـــرة موضع البحث ، بالاضافة الى نتيجتين أخريين هامتين هما :

ــ أن مسلك التنمية فى مصر يبرهن على أن التنمية ذات التوجـه الخارجى تزيد مـن الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية بدرجة أكبر بكثير مما يحدث فى حالة التنمية ذات التوجه الداخلى•

ــ أنه فى الفترة ٧٥ ــ١٩٨٤ عانى الاقتصاد المصرى من مبالغة فى عقد القروض من أجل الحصول على العملات الاجنبية ،وقد كان حجم هذه القروض اكبر مما كانت تقتضيه الضـرورة مما زاد من مشاكل أعبـاء خدمة الدين الخارجى•

أيديولوجية التنمية ومشاكل التكوين الرأسمالى فى مصر

١ – مقدمـــــة .
٢ – الجذور المالية لمشاكل النمو الاقتصادى فى مصر .
٣ – طبيعة الاختناقات التمويلية .
٤ – التعريف بنموذج مكينون .
٥ – تطبيق نموذج مكينون على التجربة المصرية .
(أ) حالة التنمية المستندة الى الامكانيات الذاتية .
(ب) حالة التنمية القائمة على المشاركة الأجنبية .
٦ – الموجز والتوصيات .
٧ – ملحق البيانات المستخدمة فى البحث .
٨ – ملاحظات على الهامش .
٩ – قائمة المراجع .

أيديولوجية التنمية ومشاكل التكوين الرأسمالى فى مصر*

دكتور/ فتحى خليل الخضراوى

(١) مقدمـــــــة

يقع التطور الاقتصادى وبالذات الصناعى تحت تأثير الاتجاه التاريخى لنمو قوى الانتاج على النطاق العالمى والذى أصبح يشير إلى ضرورة زيادة الحـــد الأدنى للاستثمارات من أجل تحقيق مؤشرات الكفاءة للمشاريع التنموية الناجحة ويعنى ذلك تزايد تكلفة التنمية بشكل عام وذلك بسبب كبر حجم المشروعـــات والاستثمارات الأولية الخاصة بها ومصاريف الإطلال والاتجاه العام إلى استخدام تكنولوجيا ترتفع فيها كثافة رأس المال . وبذلك تكون الظروف الاقتصاديـــة الحديثة قد وضعت حدا لإمكانية التنمية بأسلوب التطور التدريجى وفرضت بدلا منه أسلوب الدفعة القوية . وباستثناء الأساليب المتطرفة التى اتبعت فـــى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين وفق مبادئ بالغة الجد والصرامة ، فإن للدفعة القوية متطلباتها التى تعجز عن توفيرها الدول النامية ومن بينها مصـــر ، ذلك العجز الذى يدل عليه ماتعانيه هذه الدول من اختناقات تمويليـــة ، سواء فى المدخرات المحلية أو فى النقد الأجنبى والذى يجعل من الالتجاء إلـــى رأس المال الأجنبى ضرورة فى تلك الدول .

ورغم أهمية تواجد دراسات تحدد طبيعة الاختناقات التمويلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حيث تساعد تلك الدراسات ليس فقط فى إلقاء الضوء على استخدمات القروض الخارجية التى حصلت عليها مصر (أى ما إذا كانت قد وجهـــت إلى الاستثمار أم إلى الاستهلاك) وبيان النقص أو العجز فى هذه القـــروض ، وإنما أيضا فى ابراز ضرورة التغلب على المصاعب التى يواجهها الاقتصاد فـــى زيادة حصيلته من النقد الأجنبى بامكانياته المحلية من سلع وخدمات وقـــوى بشرية . رغم هذه الأهمية ، فإن ذلك الموضوع لم ينل من اهتمام المختصيـــن القدر الكافى . ومن الدراسات القليلة فى هذا الحقل تلك الدراسة التـــى قام بها جودة عبد الخالق عام ١٩٧٦ وتناولت الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ . ولقد توصلـــت هذه الدراسة ، مستخدمة نموذج الفجوتين ، إلى نتيجة كانت هى الدافع إلـــى هذا البحث والمرشد فيما اختير له من اسم . ومؤدى هذه النتيجة أن الاقتصـــاد المصرى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى قد عانى من اختناقات فى المدخـــرات المحلية . وتستدل الدراسة المذكورة من ذلك على أن الاقتراض الخارجى الـــذى قامت به مصر خلال تلك الفترة قد تم كبديل لزيادة المدخرات المحلية وضغـــط

الاستهلاك فى الداخل ، أى أن المجتمع المصرى قد عاش خلال تلك الفترة عند مستوى من الاستهلاك أعلى مما تسمح به إمكانياته الذاتية .

ولاتنسجم هذه النتيجة مع أيديولوجية التنمية التى ميزت هذه الفترة ، وهى أيديولوجية كانت تنمى دعائم الاستقلال بالاعتماد على الذات ، وتستهدف التخلص من التبعية الموروثة بالقضاء على سيطرة رأس المال الأجنبى . والاحتمال الأكبر ، مع هذه الأيديولوجية ، أن يشكل نقص النقد الأجنبى نقطة الاختناق فى عملية التكوين الرأسمالى وليس المدخرات المحلية ، وأن يكون تدفق رأس المال الأجنبى من منح وقروض مصدرا لتمويل عملية استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للتنمية وبديلا لزيادة حصيلة الصادرات التى قد يحول دونها تدهور معدل التبادل الدولى أو ركود الطلب العالمى على الصادرات .

وكانت فترة الخطة الخمسية الأولى هى أوج ازدهار هذه الأيديولوجية لأنها بعد ذلك تعرضت لمحاولة الهدم التى قضت عليها حين تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى مع بداية عام ١٩٧٥ لتبدأ أيديولوجية جديدة تعتقد بأن رأس المال الأجنبى يمكن أن يشاركها جهدها فى تنمية الاقتصادى المصرى . ولم يكن التحول بين الأيديولوجيتين فجائيا وإنما سبقته مرحلة ممتدة من الإعداد استغرقت قرابة العشر سنوات واستهدفت تبديد الفائض الاقتصادى وهو منبع الأمل لأى استقلال يرتجى (١) . وكان الانغماس فى حرب اليمن عام ١٩٦٤ ، والتورط فى حرب ١٩٦٧ وما تلاها من استعدادات ، ثم حرب ١٩٧٣ هى الأدوات التى تولت الإعداد لهذا التحول .

وفى هذه الأيديولوجية الجديدة ، أيديولوجية التنمية القائمة على المشاركة الأجنبية ، والتى أفسحت المجال من جديد للمبادرات والاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ، فإن التحالف الذى نشأ فى ظلها بين الاستثمارات الأجنبية والبورجوازية العاملة فى التصدير والاستيراد وكبار المسئولين فى الدولة a triple alliance قد استهدفت توسيع نطاق السوق المحلية للسلع الاستهلاكية الكمالية ، وذلك بتركيز الدخل فى أيدى أفراد طبقة معينة وبلورة أنماط استهلاكية براقة لاتكتفى بجذب أفراد هذه الطبقة المعينة وإنما أيضا أفراد الطبقات ذات الدخل المحدود . ولذلك ، فالأمر الأكثر احتمالا مع هذه الأيديولوجية هو تواجد بناء اقتصادى يعانى من نقص فى المدخرات المحلية ، كما يكون تدفق رأس المال الأجنبى من منح وقروض واستثمارات بديلا لفجوة الانفاق الاستهلاكى الخاص والعام ودليلا على تمويل مستوى من الاستهلاك يتجاوز حدود الإمكانيات الذاتية .

وعلى ضوء هذا التحليل الذى قدمناه وماتوفر من بيانات جديدة لم تكن متاحة لصاحب الدراسة المذكورة ، فإن الأمر يتطلب إعادة دراسة الاختناقات التمويلية التى سيطرت على أداء الاقتصاد المصرى منذ بداية الستينات حتى الآن ، والتعرف على العلاقة التى تربط بين طبيعة الاختناق المسيطر وأيديولوجية التنمية المتبعة لأهمية ذلك فى الدلالة على نواحى استخدامات رأس المال الأجنبى وبيان ما إذا كان هناك مغالاة فى الاقتراض الخارجى أم لا ، وفى إلقاء الضوء على الدور الذى يسهم به رأس المال الأجنبى فى عملية التنمية . وسوف نستعين فى ذلك بالنموذج البسيط الذى طوره مكينون لهذا الغرض .

وفى الجزء التالى من هذا البحث سوف نعرض أولا للجذور المالية لمشاكل النمو الاقتصادى فى مصر ، مع شرح الاختناقات التمويلية التى تواجه عملية التكوين الرأسمالى فيها ، ونستقل بعد ذلك إلى نموذج مكينون فنتعرف على فكرته وافتراضاته ، ثم نقوم بتقدير معلماته من واقع بيانات الاقتصاد المصرى للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ ، على أن نتبع ذلك بتحديد للاختناق المسيطر فى حالة الاستناد إلى الامكانيات الذاتية للاقتصاد المصرى فقط ، أى باستبعاد رأس المال الأجنبى ، ثم فى حالة المشاركة الأجنبية ، حيث يفيد ذلك فى معرفة مايترتب على تدفقات رأس المال الأجنبى من تغيير فى طبيعة الاختناق المسيطر أو التخفيف من حدته ، ونختتم البحث بتقديم موجز له مع التوصيات .

(٢) الجذور المالية لمشاكل النمو الاقتصادى فى مصر

واجهت التنمية الاقتصادية فى مصر منذ بداية الستينات عددا من المشاكل والاختناقات ، إذ كانت البنية الأساسية ضعيفة ، والفنون الانتاجية متخلفة ، والقوى العاملة المدربة ناقصة ، والمهارات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية متواضعة .

ويعتبر ضعف البنية الأساسية infrastructure أحد المشاكل التى تواجه التنمية فى أى اقتصاد نام ، حيث من شأنه إعاقة تحرك الموارد بين الاستعمالات البديلة ، ومن ثم انخفاض كفاءة استغلالها وإضعاف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد (Abdalla, 1984: 177) . كما يترتب على التخلف التكنولوجى تدنى انتاجية العناصر المشتركة فى الانتاج . وإذا افترضنا وجود وعلى لدى المسئولين بأهمية الدور الذى تلعبه البنية الأساسية ، وكانت نظرتهم إلى مشكلة التكنولوجيا على أنها مشكلة نقل وليس مشكلة خلق الوسط التكنولوجى المناسب ، لكان من الطبيعى أن نرجع ضعف البنية الأساسية وتخلف الفنون الانتاجية إلى نقص فى التمويل وليس إلى سوء التخطيط .

وكما أوضح تشنرى وبرونو (Chenery and Bruno, 1962) ، فإن معدل نمو القوى العاملة مقترنا بالنمو السنوى فى إنتاجية هذه القوى يضع حدا لما يمكن أن يصل إليه معدل نمو الاقتصاد القومى ، كما أن افتقاد المهارات الإدارية والتنظمية والتخطيطية يعتبر من العوامل الهامة التى غالبا ما تكون سببا فى إجهاض النمو الاقتصادى فى الدول النامية (Hirshman, 1958: 18-26) . ويعانى الاقتصاد المصرى من نقص شديد فى العمالة الماهرة لتدهور النظام التعليمى بمفهومه الواسع من ناحية ولهجرة العمالة المهرة وأصحاب الكفاءات إلى خارج مصر من ناحية أخرى (قنديل ، ١٩٧٦: ٣٢٣-٣٣٠) . ووراء هذه الأسباب الظاهرة تكمن الأسباب الحقيقية والتى ترجع فى جانبها الأكبر إلى الاختناقات التمويلية . فالنظام التعليمى بمعناه الواسع من جامعات ومعاهد علمية ومدارس فنية ومراكز تدريب مهنية غير قادر بإمكانياته من معامل وقاعات دراسة وهيئات تدريس ومعلمين أمام الأعداد الهائلة التى يقع عليه عبء تعليمها وتدريبها وتزويدها بالمهارات أن يحدث تحسنا فى نوعية خريجيه ، وبالتالى تزويد القطاعات الاقتصادية المختلفة باحتياجاتها من قوى عاملة تتمتع بمستوى معقول من الكفاءة . ومن ناحية أخرى ، فإن التفاوت فى الأجور بين القطاع العام والخاص من جهة والدول الخليجية من جهة أخرى قد ساعد على أن يدفع بأفضل الكفاءات والخبرات البشرية المصرية فى عملية تصفية مستمرة إلى خارج الحدود (٢) . ولا يتوقف أثر عمليات الهجرة عند مجرد حرمان الاقتصاد المصرى من عناصره المهنية والفنية الأكثر مهارة وكفاءة ، وإنما يتعدى ذلك إلى خفض إنتاجية العاملين به الذين لم تتح لهم فرصة الهجرة نتيجة مشاعر الإحباط التى يحسونها لعدم لحاقهم بركب الهجرة (سعد الدين ، ١٩٧٧: ٢٤) .

وفيما يتعلق بالمهارات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية المتاحة ، فإن بعضها قد افطر تحت ضغط الظروف السياسية التى سادت بعد ١٩٦٧ . وإغراءات الأجور العالية فى دول الخليج إلى ترك مصر والعمل فى تلك الدول ، وأما من بقى من أصحاب هذه المهارات فان فاعليته يتوقف على وجود الأجهزة الحديثة المعاونة كالعقول الالكترونية ووسائل الاتصال السريعة ووسائل تجميع المعلومات وتبويبها وعرضها فى صورة يسهل الاستفادة منها . فهذه الأجهزة تساعد فى تحقيق السرعة والدقة فى إتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال وتبسيط الإجراءات وتطوير نظم العمل وحل مشاكل الجماهير وإزالة الاختناقات وتجنب الأزمات وإجراء التنبؤات السليمة ووضع الخطط على أسس علمية وإمكانية متابعتها .ومن هذا تتضح أهمية الدور الذى تلعبه الاختناقات التمويلية فى نقص هذه المهارات وشل فاعليتها .

ولا يعنى ذلك أن الاختناقات التمويلية هى سبب كل المشاكل التى تعوق عملية التنمية الاقتصادية ، فهناك من المشاكل ما لايرتبط بالنواحى المالية كازدواج الوظائف وعدم الدقة فى تحديد المسئوليات والاختصاصات والمغالاة فى المركزية وسيطرة البيروقراطية . وكل هذه المشاكل تجعل من الصعب على العاملين أن يعملوا بفاعلية حتى ولو كانو حريصين على ذلك ، ولا تستطيع الحوافز المادية أن تحل مثل هذه المشاكل التى تتعلق بهيكل نظام العمل داخل الوحدات الإنتاجية (Leila et al., 1985: 343) .

(٣) طبيعة الاختناقات التمويلية

يتوقف معدل نمو الناتج المحلى لاقتصاد ما من ناحية على كمية السلع الرأسمالية والوسيطة التى يستطيع هذا الاقتصاد توفيرها ، ومن ناحية أخرى على مقدرة النظام التعليمى فيه بمفهومه الواسع على تحسين مهارات أفراده الفنية والتخطيطية والتنظيمية والإدارية . ولما كان كلا الأمرين يتطلب توافر الإمكانيات المالية ، فليس من الغريب أن نرى معظم النماذج الاقتصادية التى تتناول قضية التنمية فى الدول النامية وهى تركز على رأس المال وتعتبره أهم المتغيرات المؤثرة فى النمو الاقتصادى . وعلى فرض توافر الكفاءة فى استخدام ما يتاح من أموال ، فإن هذه النماذج ترجع تباطؤ التقدم الاقتصادى فى هذه الدول بدرجة كبيرة إلى عدم وجود رأس المال الكافى باعتباره حائلا دون الإسراع بعملية التكوين الرأسمالى بشقيها العينى والبشرى (٣) .

ويتطلب التكوين الرأسمالى وجود مدخرات كافية واستثمارها بطريقة منتجة إلا أنه فى أحيان كثيرة لا تستطيع الدول النامية أن تدخر ما يكفى لتمويل استثماراتها ، وفى أحيان أخرى قد تكون المدخرات كافية لمقابلة الاستثمارات المطلوبة إلا أن صعوبة ترجمة جزء منها بالتصدير إلى نقد أجنبى يكفى لدفع فاتورة السلع الرأسمالية والوسيطة التى يتحتم شرائها من الخارج قد تقف عقبة فى طريق تنفيذ المشروعات الاستثمارية . وبينما يحدث ضعف التكوين الرأسمالى فى الحالة الأولى بسبب "الاختناق فى المدخرات المحلية" domestic saving bottleneck ، فإنه فى الحالة الثانية يرجع إلى "الاختناق فى النقد الأجنبى" foreign exchange bottleneck . ويعكس النوع الأول من الاختناقات قضايا جوهرية تختلف عن القضايا التى يعكسها النوع الثانى ، فالاختناقات فى المدخرات المحلية تنشأ عن تزايد الاستهلاك بمعدلات تربو على معدلات الزيادة فى الإنتاج ، وذلك على فرض وجود جهاز مالى قوى قادر على تعبئة كل ما لا يستهلك وتوجيهه إلى قنوات الاستثمار المنتج . وتصبح القضية

الأساسية فى حل هذا الاختناق إستنادا إلى القدرات الذاتية هى تقليل الاستهلاك وخاصة ما كان منه غير ضرورى ، وزيادة الإنتاج .

وتشير اختناقات المدخرات المحلية إلى حجم الموارد المطلوبة للوصول إلى معدل نمو معين دون اعتبار لطبيعة هذه الموارد ، أى ما إذا كانت موارد محلية أو أجنبية ، فتقدير هذه الموارد يفترض امكانية الإحلال الكامل بين الموارد المحلية والأجنبية . ومعنى ذلك ، أنه إذا استطاع الاقتصاد أن يدبر قدرا معينا من المدخرات المحلية ، فإن هذه المدخرات يمكن أن تتحول حينئذ إلى استثمارات وطاقات انتاجية بشكل مباشر أو عن طريق تحويل جزء من هذه المدخرات إلى صادرات لتمويل الواردات الرأسمالية المطلوبة لتكوين هذه الطاقات . وبعبارة أخرى فإن اختناقات المدخرات المحلية تعنى تواجد فرص غير محدودة للتصدير .

أما الاختناقات فى النقد الأجنبى ، فهى تفترض أن الاقتصاد قد استطاع زيادة مدخراته الحقيقية لكنه لم يستطع ترجمة هذه الزيادة إلى زيادة فى حصيلته من النقد الأجنبى من خلال التصدير إما لتدهور معدل التبادل الدولى وإما لركود الطلب العالمى على صادراته . وتنطوى هذه الاختناقات على أن الإنتاج المحلى لا يمكن أن يعد بديلا عن الواردات ، بل إنه نظرا لطبيعة الاختلال فى هيكل الإنتاج القومى ونظرا لتخلف الصناعات المحلية وبقية قطاعات الاقتصاد ، فإن الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة وقطع الغيار وغير ذلك من الواردات الهامة سوف تلعب دورا حاسما فى عملية التنمية . ومن هنا ، فإن طاقة الاقتصاد القومى على الاستيراد ، والتى تحددها حصيلته من النقد الأجنبى ، هى أحد القيود الهامة التى تحدد معدل النمو .

ولزيادة الإيضاح ، نضرب المثال باقتصاد ينتج فقط الذرة ويصدر جزء من إنتاجه ليستورد مقابلها جرارات يستخدمها فى إنتاج المزيد من الذرة . فى هذا الاقتصاد ، إذا لم تستطيع الدولة أن تصدر المزيد من الذرة لإستيراد المزيد من الجرارات فسوف تتواجد اختناقات فى المدخرات المحلية . ويلاحظ من ناحية أخرى أنه إذا استطاع الاقتصاد أن يوفر للتصدير مزيدا من الذرة فى الوقت الذى كانت فيه المرونة الحدية للطلب العالمى على الذرة هى الواحد الصحيح ، فمن الواضح أن حصيلة النقد الأجنبى لن تزيد على الرغم من زيادة الكمية المصدرة من الذرة . ويترتب على ذلك ألا تزيد الواردات من الجرارات وبالتالى الاستثمارات ، ويكون لدينا حينئذ اختناق فى النقد الأجنبى . ويظهر من ذلك أن الشرط الضرورى ، وإن كان غير كاف ، لتواجد اختناق فى النقد الأجنبى هو عدم قدرة الاقتصاد على أن يبادل سلعه بالسلع التى يحتاجها فى الأسواق العالمية عند معدلات التبادل التى كانت سائدة من قبل (٤) .

فى هذا المثال ، أفترضنا أن الاقتصاد يتكون من قطاع إنتاجى واحد هو قطاع إنتاج الذرة ، والوضع الأكثر شيوعا أن تتوافر للاقتصاد النامى بعض القدرات على إنتاج السلع الرأسمالية (الجرارات) . ويوضح الشكل رقم (١) حالة اقتصاد نامى يتكون من قطاعين أحدهما للسلع الاستهلاكية والآخر للسلع الرأسمالية ، ويتمتع بميزة نسبية فى انتاج السلع الاستهلاكية . وعلى

الشكل رقم (١)

اختناقات التمويل فى اقتصاد نامى

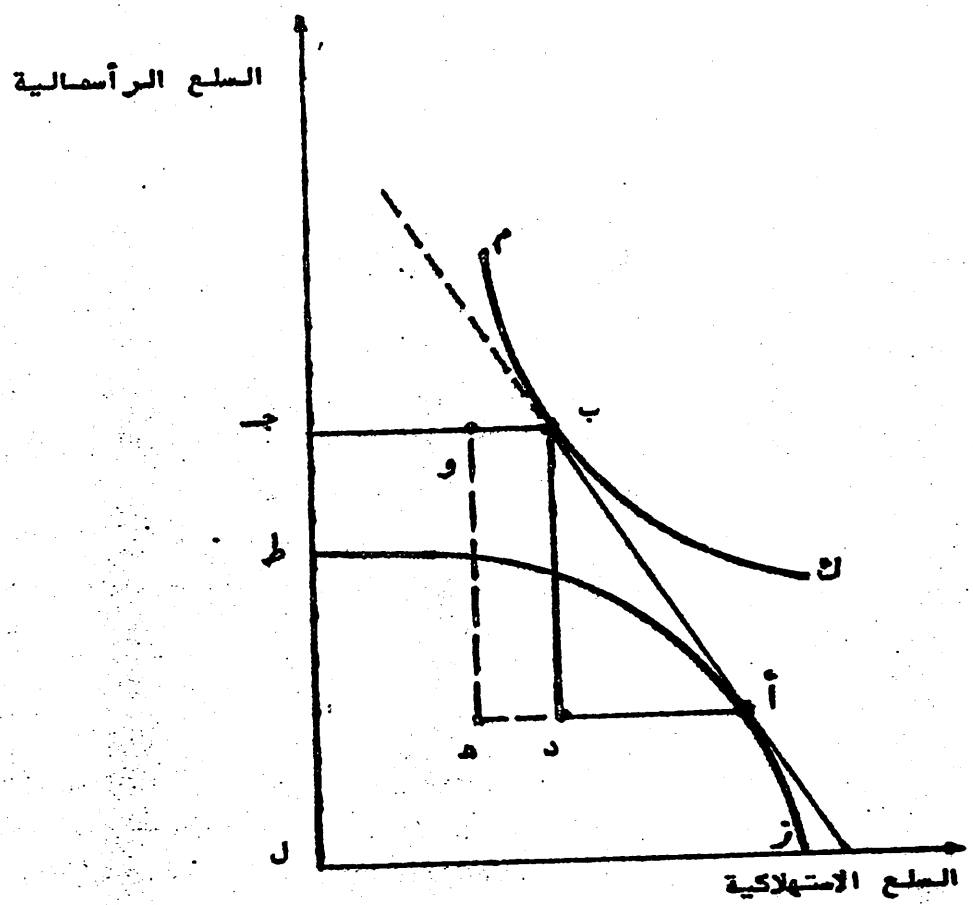

فرض أن (أ ب) هو معدل التبادل الدولى السائد ، فإن الاقتصاد سوف ينتج عند النقطة (أ) على منحنى التحول (ز أ ط) ، كما يستهلك عند النقطة (ب)على

منحنى السواء الاجتماعى (ك ب م) . ويتضح من مثلث التجارة (أ د ب) أن هذا الاقتصاد يدخر ويصدر (أ د) من السلع الاستهلاكية مقابل استيراد (د ب) من السلع الرأسمالية ، فى مثل هذا الوضع اذا حدث فى أى فترة زمنية أن زاد الاستهلاك بحيث انخفض حجم الادخار عن المقدار (أ د) ، فلن يستطيع الاقتصاد استيراد القدر (د ب) من السلع الرأسمالية وتحدث اختناقات المدخرات المحلية . ويحدث نفس الشئ لو أن الاقتصاد أراد أن يستورد قدرا أكبر من (د ب) من السلع الرأسمالية فى الوقت الذى لم تزد فيه مدخراته عن (أ د) .

ومن ناحية أخرى ، اذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على السلع الاستهلاكية تساوى الواحد الصحيح ، فان منحنى الطلب الأجنبى foreign offer curve (أ ب و ج) يصبح بعد النقطة (ب) خطا أفقيا . ويترتب على ذلك أنه اذا كان باستطاعة الاقتصاد أن يدخر أكثر من (أ د) ، وليكن (أ هـ) ، فان الزيادة فى المدخرات ، أى (د هـ) ، لن تؤدى الى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية حيث تؤول الزيادة (د هـ) الى الأجانب نتيجة لتدهور معدل التبادل من (أ ب) الى (أ و) ، ويتحقق بذلك الاختناق فى النقد الأجنبى .

(٤) التعريف بنموذج مكينون

يعتبر النموذج الذى قدمة مكينون عام ١٩٦٤ (McKinnon, 1964) لدراسة الاختناقات التمويلية أقل شيوعا من نموذج الفجوتين two-gap model الذى شاع استخدامه فى السنوات الأخيرة ، وهو وان كان يتشابه معه فى التسليم بأن رأس المال هو الدعامة الأساسية لعملية التنمية ، وأن كلا من المدخرات المحلية وحصيلة النقد الأجنبى تمثل القيود التى تحد من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وأن الافتراضات الأساسية لكل منهما واحدة ، الا أن نموذج مكينون يتفوق على نموذج الفجوتين فى أنه يتناول هذه الافتراضات فى تحليله صراحة وليس ضمنا كما يفعل نموذج الفجوتين (٥) .

ونموذج مكينون هو فى حقيقته تطوير لنموذج هارود-دومار بحيث يأخذ فى الحسبان أثر تدفقات رأس المال الأجنبى على النمو الاقتصادى ، فدالة الانتاج فى نموذج هارود -دومار تم تعديلها بحيث تظهر بها السلع الرأسمالية والوسيطة الأجنبية بالاضافة الى السلع الرأسمالية المنتجه محليا كعناصر انتاجية ، كما تم جعل كل من المدخرات المحلية والصادرات دالة فى اجمالى الناتج المحلى للاقتصاد النامى ، وطبقا للنتائج المستخلصة من نموذج مكينون (McKinnon, 1964: 394) :

١ — اذا كانت الاختناقات فى المدخرات المحلية هى

السبب فى إبطاء عملية التراكم الرأسمالى، فإن معدل نمو الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد يساوى ناتج ضرب نسبة الناتج إلى السلع الرأسمالية بنوعيها المحلى والمستورد فى نسبة المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الأجنبى إلى إجمالى الناتج المحلى .

٢ - إذا كانت الاختناقات فى النقد الأجنبى هى السبب فى إبطاء عملية التراكم الرأسمالى ، فإن معدل نمو الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد يساوى ناتج ضرب نسبة الناتج إلى السلع الرأسمالية المستوردة فى نسبة الصادرات (المستخدمة فى تغطية واردات السلع الرأسمالية) وتدفقات رأس المال الأجنبى إلى إجمالى الناتج المحلى .

ولتوضيح ذلك سوف نستعرض بإيجاز نموذج مكينون . على فرض أن القطاعات المختلفة للاقتصاد تستخدم نفس النوع من التكنولوجيا ، وأن الطاقة الانتاجية الكلية للاقتصاد (ج) تعتمد على رصيد السلع الرأسمالية المنتجة محليا (س١) والمستوردة من الخارج (س٢) وتيار جارى من السلع الوسيطة الأجنبية (ط٢) ، وأن استخدام المدخلات المحلية والمستوردة يتم طبقا لنسب ثابتة معينة ، وأن السلع الرأسمالية والوسيطة الأجنبية يستحيل إنتاجها محليا ، فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالى :

$$ج = \text{أيهم أقل } (أ\ س١ ،\ ب\ س٢ ،\ حـ\ ط٢) \qquad (٤-١)$$

حيث (أ) و (ب) و (حـ) معاملات فنية ثابتة تمثل الإنتاجية الحدية لكل من السلع الرأسمالية المحلية والمستوردة ، والسلع الوسيطة على التوالى ، وبينما (أ) و (ب) أكبر من الصفر ، فإن (حـ) أكبر من الواحد الصحيح لتعنى أن قيمة الناتج المحلى تزيد عن قيمة المدخلات الوسيطة الأجنبية (McKinnon, 1964: 393) ، وتؤكد هذه الدالة أن كل وحدة إضافية من الطاقة الإنتاجية تتطلب زيادة دائمة فى رصيد السلع الرأسمالية ، أى استثمارا ، يساوى (١/أ + ١/ب) بالإضافة إلى تيار جارى من السلع الوسيطة المستوردة يساوى(١/حـ) . كما يتضح منها أن نمو الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد يحده (أس١) أو (ب س٢) أو (حـ ط٢) أيهم أقل .

ويتألف إجمالى التكوين الرأسمالى فى الاقتصاد (ث) من الاستثمار فى السلع الرأسمالية المنتجة محليا (ث١) ومن الاستثمار فى السلع الرأسمالية الأجنبية (ث٢) ، أى أن :

$$ث = ث_1 + ث_2 \qquad (٤-٢)$$

ولما كان تحقيق الكفاءة الإنتاجية يتطلب أن يكون $ك ج = أ ث_1 = ب ث_2 = حـ ط_2$ أو $ث_1 = (1/أ) ك ج$ و $ث_2 = (1/ب) ك ج$ ، لذا فإن المتطابقة (٤-٢) يمكن أن تكتب على النحو التالى :

$$ث = (1/أ + 1/ب) ك ج \qquad (٤-٣)$$

وتحتم مقتضيات التوازن الاقتصادى تساوى إجمالى التكوين الرأسمالى مع مجموع المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الأجنبى (المنح والقروض والاستثمارات المباشرة) . وإذا كانت (خ) تمثل نسبة المدخرات المحلية إلى إجمالى الناتج المحلى ، وكانت (ت) تمثل نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى إلى إجمالى الناتج المحلى ، فإن مقتضيات التوازن تتطلب تحقق الآتى:

$$(1/أ + 1/ب) ك ج = (خـ + ت) ج \qquad (٤-٤)$$

ومن ثم ، فإن :

$$ع = ف (خـ + ت) \qquad (٤-٥)$$

ويتضح من ذلك أن معدل نمو الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد ($ع = ك ج/ج$) يتوقف على نسبة الناتج إلى إجمالى رأس المال العينى ($ف = 1/(1/أ + 1/ب)$) والميل المتوسط للادخار (خـ) ، ونسبة تدفقات رأس المال الأجنبى (ت) .

ويرتبط تحقيق معدل النمو السابق بمقدرة الاقتصاد على توفير النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ (ث٢) ، أى الواردات المستهدفة من السلع الرأسمالية الأجنبية ، وكما هو معروف ، فإن الحصيلة الإجمالية للاقتصاد من النقد الأجنبى تأتى من الصادرات السلعية والخدمية وتدفقات رأس المال الأجنبى على شكل منح أو قروض أو استثمارات . وإذا كانت الصادرات تعتمد على نمو الطاقة الإنتاجية ، وكانت (ص) هى نسبة إجمالى الصادرات السلعية والخدمية بعد طرح الواردات الاستهلاكية والوسيطة والخدمية الضرورية إلى إجمالى الناتج المحلى فإن مايتبقى من الحصيلة الإجمالية للاقتصاد من النقد الأجنبى لتغطية الواردات

المستهدفة من السلع الرأسمالية يساوى (صـ + ت) ج (١١). وعندما تكون (صـ + ت)ج مساوية أو أكبر من (ث٢) ، أى عندما يتوفر لدى الاقتصاد قدر من النقد الأجنبى ، بعد تغطية الواردات الاستهلاكية والوسيطة والخدمية ، يكفى لاستيراد احتياجاته من السلع الرأسمالية الأجنبية ، فإن معدل النمو الاقتصادى يساوى ف(خ + ت) . وإذا كانت نسبة الناتج إلى إجمالى رأس المال العينى (ف) وكذلك نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى (ت) ثابتة خلال الفترة محل البحث ، فإن الميل المتوسط للادخار (خ) يصبح فى هذه الحالة قيدا على زيادة معدل النمو الاقتصادى .

أما إذا كانت (صـ + ت)ج أقل من (ث٢) ، فإن افتراض التكامل بين المدخلات المحلية والمدخلات المستوردة يجعل من نقص النقد الأجنبى قيدا على رفع معدل نمو الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد . وتفسير ذلك أن الاقتصاد فى هذه الحالة يضطر إلى استخدام ما لديه من نقد أجنبى فى استيراد قدر من السلع ($\overline{ث٢}$) هو بلا شك أقل من (ث٢) ، أى أقل مما كان مستهدفا . ومعنى ذلك أن $\overline{ث٢}$ = (صـ + ت)ج حيث ($\overline{ث٢}$) أقل من (ث٢) . ولما كانت $\overline{ث٢}$ = (١/ب) ج ، فإن :

(١/ب) ∆ ج = (صـ + ت)ج (٤-٦)

ومن ثم ، فإن :

ع = ب (صـ + ت) (٤-٧)

ويتضح من ذلك أن معدل نمو الطاقة الإنتاجية (ع = ج/ج) يتوقف ، فى حالة نقص النقد الأجنبى ، على إنتاجية السلع الرأسمالية الأجنبية (ب) ، وعلى نسبة الصادرات المستخدمة فى تغطية واردات السلع الرأسمالية (صـ) ، وأخيرا على نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى (ت) .

ونصل من ذلك إلى النتيجة التى سبق تقديمها ، والتى يمكن إيجازها باستخدام دلالات الرموز السابقة فى الآتى :

(١) إذا كانت (صـ + ت)ج ≥ ث٢ ، كانت اختناقات المدخرات المحلية قيدا على النمو وكان معدل النمو هو ف (خـ + ت) .
(٢) إذا كانت (صـ + ت)ج < ث٢ ، كانت اختناقات النقد الأجنبى قيدا على النمو وكان معدل النمو هو ب (صـ + ت) .

وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن معدل النمو يساوى ف (خـ + ت) أو ب (صـ + ت) أيهما أقل ، كما يتضح ذلك من الشكل رقم (٢) الذى يصور معدل النمو فى حالة اختناقات المدخرات المحلية وحالة اختناقات النقد كدالة فى نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى . ويظهر من هذا الشكل أن معدل النمو يتحدد بمنحنى اختناقات المدخرات المحلية أو بمنحنى اختناقات النقد الأجنبى أيهما يكون أسفل الآخر . ويلاحظ أن ميل منحنى اختناقات النقد الأجنبى ، وهو يساوى (ب) أكبر من ميل منحنى اختناقات المدخرات المحلية ، وهو يساوى (ف) . ويرجع

الشكل رقم (٢)

الاختناقات التمويلية وحدود النمو الاقتصادى

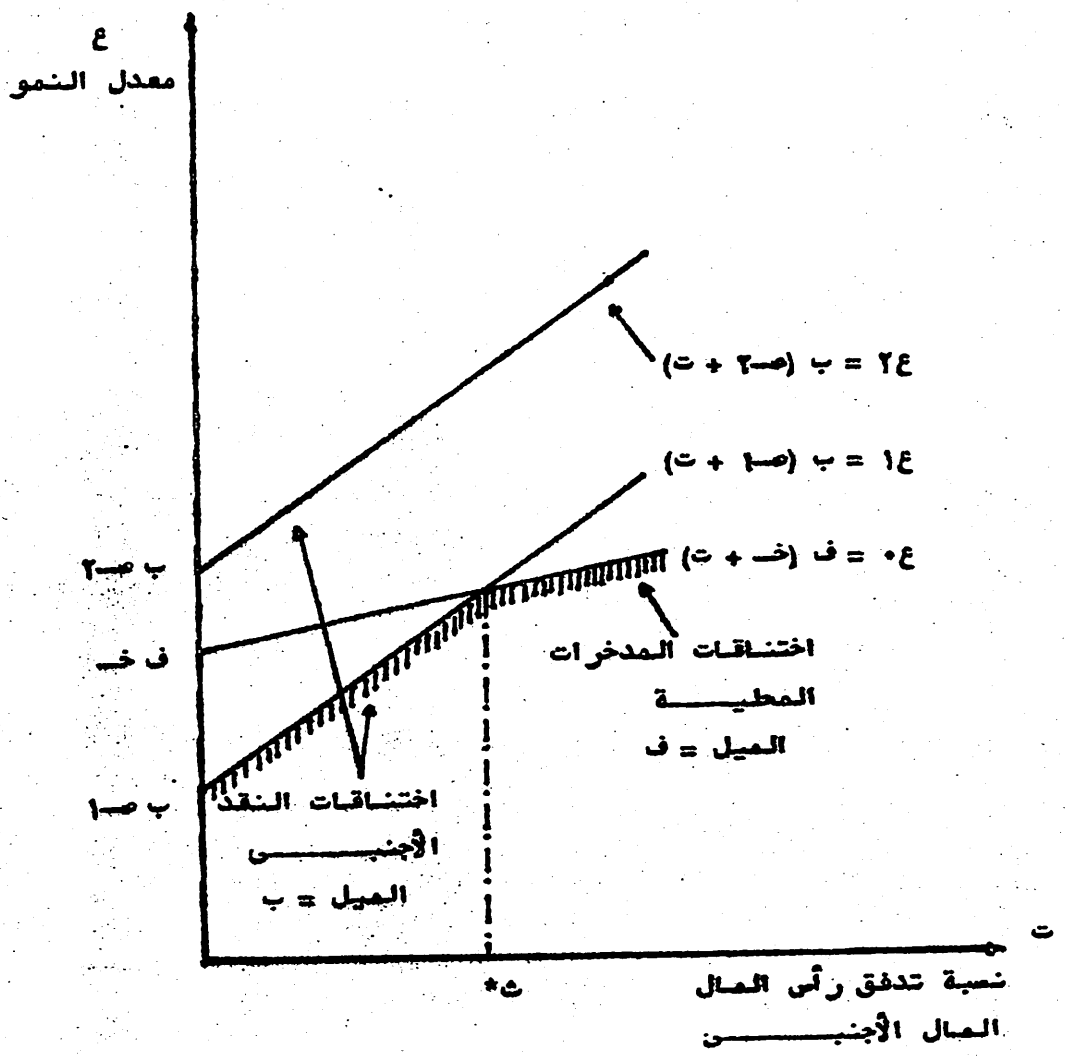

ذلك إلى أن ١/ف = ١/أ + ١/ب ، وبالتالى فإن (١/ف) أكبر من (١/ب) أو (ف) أقل من (ب) . ويترتب على ذلك أنه إذا كانت (ب صـ) أقل من (ف خـ) ، كما فى حالة (١٤) ، فإن منحنى اختناقات النقد الأجنبى يقطع منحنى اختناقات المدخرات المحلية من أسفل . ومعنى ذلك أن اختناقات النقد الأجنبى تضع حدودا للنمو عند المستويات المنخفضة من تدفقات رأس المال الأجنبى . أما إذا كانت (ب صـ) أكبر من (ف خـ) ، كما فى حالة (٢٤) ، فإن اختناقات المدخرات المحلية سوف تحد من النمو أيا كان معدل تدفق رأس المال الأجنبى . كما يلاحظ أن التحول من سيطرة اختناقات النقد الأجنبى إلى سيطرة اختناقات المدخرات المحلية على عملية النمو قد يرجع إلى ارتفاع نسبة الصادرات المستخدمة فى تغطية الواردات الرأسمالية (صـ) و/أو انخفاض الميل المتوسط للادخار (خ) و/أو زيادة نسبة تدفق رأس المال الأجنبى (ت) عن النسبة الحرجة (ت*) والتى سنناقشها فيما بعد .

(٥) تطبيق نموذج مكينون على التجربة المصرية

لمعرفة ما إذا كان نقص الموارد الأجنبية أم نقص الموارد المحلية هو الذى مارس ضغوطه على نمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ ، يتطلب الأمر تقدير قيم المعلمات parameters التى تدخل فى تكوين نموذج مكينون عن تلك الفترة ، وهى بالتحديد معدل الادخار المحلى (خـ) ، ونسبة الناتج إلى رأس المال (ف) ، ونسبة الناتج إلى السلع الرأسمالية المطلوب استيرادها من الخارج (ب) ، ومعدل تدفق رأس المال الأجنبى (ت) ، ونسبة المتاح من النقد الأجنبى لتمويل الواردات الرأسمالية إلى الناتج (صـ) .

ولايشكل تحديد المفاهيم الأربعة الأولى أية صعوبة ، فنسبة المدخرات المحلية إلى الناتج المحلى الإجمالى يمكن اعتبارها ممثلة للمعلمة (خـ) ، على أن تقاس المدخرات المحلية بالفرق بين الناتج المحلى الإجمالى والاستهلاك النهائى الذى هو مجموع الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى . والمعلمة (ف) يمكن تعريفها ، فى غياب بيانات عن رصيد المجتمع من رأس المال ، على أنها النسبة الحدية للناتج إلى رأس المال ، وبالتحديد نسبة التغير فى الناتج الاجمالى فى السنة التالية إلى إجمالى الاستثمار فى السنة الحالية . ويفترض حساب المعلمة (ف) على هذا النحو أن فترة التفريخ gestation period مدتها سنة واحدة . ولتقدير المعلمة (ب) يمكن الافتراض بأن الواردات الفعلية من السلع الرأسمالية تعكس حاجة الاقتصاد إلى هذه السلع . ويشير هذا الافتراض ضمنا إلى أن جميع هذه الواردات لايمكن إنتاجها بتكلفة معقولة . وبذلك تكون (ب) هى نسبة التغير فى الناتج المحلى الإجمالى فى السنة التالية إلى

الواردات الفعلية من السلع الرأسمالية فى السنة الحالية . هذا ويمكن اعتبار نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى إلى الناتج المحلى الإجمالى ممثلة للفعلمة (ت) ، على أن تقاس تدفقات رأس المال الأجنبى بصافى التحويلات الرسمية غير التعويضية unrequited مضافا إليه صافى التدفقات الرأسمالية القصيرة والطويلة الأجل ومطروحا منه التغير فى الاحتياطيات . وباستخدام صافى التدفقات الرأسمالية نكون قد استبعدنا النقد الأجنبى اللازم لخدمة القروض السابقة .

أما فيما يتعلق بنسبة المتاح من النقد الأجنبى (ص) ، فإنها تخلق عددا من المشاكل بعضها يرتبط بمفهومها وبعضها بكيفية قياسها . فالمتاح من النقد الأجنبى مفهوم فضفاض يتسع للعديد من التفسيرات . وفى هذا البحث ، سوف يتم تعريف المتاح من النقد الأجنبى بحيث يشتمل على حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات السلعية والصادرات الخدمية وصافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج net worker's remittances . ويتحدد المتاح من النقد الأجنبى لتمويل الواردات الرأسمالية بالفرق بين هذه الحصيلة والواردات الوسيطة والاستهلاكية والخدمية الضرورية ، أى التى يتحتم استيرادها من الخارج لسبب أو لآخر . ولعدم تواجد بيانات عن الواردات الضرورية فسوف نفترض أن الواردات الفعلية الوسيطة والاستهلاكية والخدمية التى تمت خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ واردات ضرورية . ولايبعد هذا الافتراض كثيرا عن واقع الاقتصاد المصرى فلقد أخضعت عملية الاستيراد خلال الفترة المذكورة للرقابة والترشيد أو تولاها القطاع العام . ويوضح الجدول رقم (١) المتاح من النقد الأجنبى لتمويل الواردات الرأسمالية كمتوسط عن الفترات الفرعية التى تغطى المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٤ والتى يبلغ طول مدة كل منها خمس سنوات .

الجدول رقم (١)
المتاح من النقد الأجنبى بالمليون جنيه

الفترة	الصادرات السلعية والخدمية وتحويلات العاملين بالخارج	الواردات الوسيطة والاستهلاكية والخدمية	المتاح من النقد الاجنبى لتمويل الواردات الرأسمالية
١٩٦٤/٦٠	٢٠٥	٢٢٢	- ١٧
١٩٦٩/٦٥	٣٢٥	٣٥٩	- ٣٤
١٩٧٤/٧٠	٥٧٨	٧٤٢	- ١٦٤
١٩٧٩/٧٥	٢٢٢٢	٢٣٠١	- ٧٩
١٩٨٤/٨٠	٧٠٦٨	٦٣٩٦	٦٧٢

ويلاحظ أننا فى قياس المتاح من النقد الأجنبى قد استبعدنا التحويلات الرأسمالية غير التعويضية official unrequited transfers ، ويرجع ذلك إلى الاعتبارات التالية :

الاعتبار الأول ، أن هذه التحويلات غالبا ماتكون من أنواع التمويل التعويضى an accommedating finance الذى تلجأ إليه الحكومات للتخفيف من حدة العجز والاختناقات التى يسببها نقص النقد الأجنبى ، وبالتالى فإن إدخالها لا يظهر حقيقة قيد النقد الأجنبى باعتباره يتعلق بفترة قادمة ex ante . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت الحكومة تعتقد باحتمال أن يكون نقص النقد الأجنبى فى المستقبل القريب عقبة أمام نمو الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد ، فإنها قد تبدأ من الآن مفاوضات تستهدف الحصول على بعض الدعم والمساعدات التى تجنبها التعرض لهذه الاختناقات المحتملة ، وإذا نجحت مثل هذه المفاوضات فلن يعد نقص النقد الأجنبى قيدا أو قد تخف حدته .

والاعتبار الثانى ، أن مفهوم النقد المتاح ينبغى أن يقتصر على حصيلة النقد الأجنبى التى تتمتع بدرجة معقولة من الاستمرارية والتيقن . ورغم ذاتية هذا المقياس من ناحية ونسبيته من ناحية أخرى حيث كل مصادر النقد الأجنبى تتميز بالتقلب وعدم التأكد ، إلا أنه يمكن القول بأن المعونات والمساعدات الدولية تشتمل على درجة عالية من التقلب وعدم التأكد إذا ماقورنت بالمصادر الأخرى للنقد الأجنبى فهى تخضع فى تخصيصها السنوى للسلطة التشريعية فى الدولة المانحة وهى غير خاضعة لنفوذ الدولة التى تحصل على

تلك المساعدات ، وتتأثر بالاتجاهات السياسية لكلتا الدولتين .

وأما الاعتبار الأخير ، فهو أن هذه التحويلات قد ترتبط بالظروف العسكرية أو المواقف السياسية للدولة المتلقية لها ، ومن ثم فإنه إذا انتهت هذه الظروف العسكرية أو حدث تحول فى المواقف السياسية تجاه قضية معينة فقد يتوقف تدفق هذه التحويلات . ويدل استعراض تطور التحويلات الرسمية غير التعويضية التى تلقاها الاقتصاد المصرى ، كما يظهر من بيانات الملحق المرفق ، على أن هذه التحويلات قد مرت بفترة ازدهار بدأت مع قرارات مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ ، إلا أن هبوطا حادا قد حدث فى هذه التحويلات عام ١٩٧٩ نتيجة لتوقف الدعم العربى بعد إبرام اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل (٦) (Porter, 1986: 58-61) .

(أ) حالة التنمية المستندة الى الامكانيات الذاتية :

يترتب على استبعاد التحويلات الرسمية غير التعويضية من مفهوم المتاح من النقد الأجنبى أن يصبح هذا المفهوم ممثلا فقط لموارد النقد الأجنبى التى تتحقق عن طريق استخدام الإمكانيات المحلية من سلع وخدمات وقوى بشرية . ويجرنا هذا المفهوم إلى طرح السؤال التالى : ماهو نوع الاختناقات التمويلية التى كان يمكن أن تسيطر على أداء الاقتصاد المصرى وتحول دون رفع معدل النمو فيه لو أن الاقتصاد المصرى كان قد اعتمد فقط على إمكانياته الذاتية ، أى لو أن تدفقات رأس المال الأجنبى كانت صفرا ؟ للإجابة على هذا السؤال سوف نحاول أن نحسب الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى لتغطية تكلفة استيراد السلع الرأسمالية ، ونقارنه بالمتاح من النقد الأجنبى لهذا الغرض من الإمكانيات المحلية كالصادرات بنوعيها وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ثم نحسب مقدار نقص المتاح عن المطلوب من النقد الأجنبى فإذا كان الفرق بين المطلوب والمتاح موجبا دل ذلك على وجود اختناقات فى النقد الأجنبى وإلا فإن الاختناقات فى المدخرات المحلية تكون هى التى أعاقت عملية النمو فى الاقتصاد المصرى .

ويتطلب تحديد الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى لتغطية الواردات الرأسمالية معرفة قيم المعلمات التى تدخل نموذج مكينون . ويوضح الجدول رقم (٢) قيم هذه المعلمات محسوبة من بيانات الاقتصاد المصرى الموضحة

الجدول رقم (٢)
قيم معلمات نموذج مكينون للاقتصاد المصرى

البيـــــان	الرمز	١٩٦٤/٦٠	١٩٦٩/٦٥	١٩٧٤/٧٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠
نسبة الناتج / إجمالى رأس المال	ف	٠ر٦٣٦	٠ر٤٥١	٠ر٨٣٦	٠ر٧٩٦	٠ر٦٥٥
نسبة الناتج/رأس المال المستورد	ب	٢ر٠٢٤	١ر٩٢٠	٤ر١٧١	٣ر٢٧٢	٢ر٤٠٦
الميل المتوسط للادخـــــار	خـ	٠ر١٢٣	٠ر١١٩	٠ر٠٧٧	٠ر١٦٥	٠ر١٨٠
نسبة المتاح من النقد الأجنبى	صـ	-٠ر٠١١	-٠ر٠١٤	-٠ر٠٤٥	-٠ر٠٠٩	٠ر٠٣١
نسبة تدفقات رأس المال الأجنبى	ت	٠ر٠٤٣	٠ر٠٣٣	٠ر٠٨٤	٠ر٠٨٥	٠ر٠٥١

بالملحق المرفق للفترات الفرعية التى تغطى المدة ١٩٦٠ - ١٩٨٤. ويتحدد الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى لتغطية الواردات من السلع الرأسمالية فى حالة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية ، أى حين تكون (ت) صفرا ، باعتباره القدر الذى تتساوى بوجوده فاعلية اختناقات المدخرات المحلية مع فاعليـــة اختناقات النقد الأجنبى . ومن ثم ، فإن :

$$ب\ صـ = ف\ خـ \qquad (٥-١)$$

$$أو \quad صـ^* = ف\ خـ/ب \qquad (٥-٢)$$

حيث ($صـ^*$) هى الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى تختلف عن (صـ) التى تمثل المتاح من النقد الأجنبى فعـــلا لتمويل الواردات الرأسمالية . هذا ويمكن ترجمة ($صـ^*$) إلى جنيهات مصريـــة بضربها فى الناتج الإجمالى . ويوضح الجدول رقم (٣) الحد الأدنى المطلـوب من النقد الأجنبى فى حالة الاعتماد على الذات .

الجدول رقم (٣)
الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى بالمليون جنيه

الفترة	متوسط الناتج المحلى الإجمالى	نسبة الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى	الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى
	ج	ص*	ج x ص*
١٩٦٤/٦٠	١٦٠٢	٠ر٠٣٩	٦٢
١٩٦٩/٦٥	٢٤٦٥	٠ر٠٢٨	٦٩
١٩٧٤/٧٠	٣٦١٧	٠ر٠١٥	٥٤
١٩٧٩/٧٥	٨٥١٢	٠ر٠٤٠	٣٤٠
١٩٨٤/٨٠	٢١٦٧٤	٠ر٠٤٩	١٠٦٢

وتساعد مقارنة هذا الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى بالقدر المتاح منه فى حالة الاعتماد على الإمكانيات المحلية من سلع وخدمات وقوى بشرية فى معرفة أى أنواع الاختناقات المشار إليها هو الذى أعاق نمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ . فإذا كان المتاح من النقد الأجنبى لاستيراد السلع الرأسمالية أقل من هذا الحد الأدنى , كانت اختناقات النقد الأجنبى هى العقبة فى سبيل توسع الاقتصاد المصرى , وإذا حدث العكس أمكن القول أن الاختناقات فى المدخرات المحلية هى التى تحدد معدل النمو فى مصر .ويشير الجدول رقم (٤) إلى المطلوب والمتاح من النقد الأجنبى وكذلك مقدار النقص فى النقد الأجنبى باعتباره الفرق بين المطلوب والمتاح.ويتضح من هذا الجدول أن مقدار النقص كان موجبا لجميع الفترات الفرعية الخمس , وهو مايعنى أن نقص النقد الأجنبى كان بمثابة عنق الزجاجة الذى حال بين الاقتصاد المصرى وبين توسع طاقاته الإنتاجية ونموها على الرغم من أن حصيلة الصادرات وتحويلات العاملين قد نمت بمعدل سنوى متوسط قدره ٦ر١٤٪،كما يلاحظ أن مقدار النقص فى النقد الأجنبى الذى عانى منه الاقتصاد المصرى طوال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ كان فى تزايد مستمر ووصل ذروته فى السنوات التى أعقبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥ . ويرجع ذلك من ناحية إلى ارتفاع أسعار الواردات ومن ناحية أخرى إلى تزايد الاستثمارات فى القطاعات التى تتميز بارتفاع كثافة المدخلات الأجنبية more import-intensive sectors كقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء كما تشير إلى ذلك النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى .

ويذكرنا ذلك بمقالته د. سلوى سليمان (سليمان ، ١٩٧٦ : ٥٧٩) من أن الاقتصاد المصرى قد واجه عام ١٩٧٥ مشكلة سيولة خارجية نتيجة لتوسعه الضخم فى الاقتراض لفترات قصيرة جدا بأسعار فائدة بالغة الارتفاع حيث وصلت نسبة التسهيلات المصرفية إلى ٥٣٪ من حجم الدين عام ١٩٧٤ . ودفعت هذه المشكلة وزير المالية المصرى آنذاك د. أحمد أبو اسماعيل إلى القول فى البيان المالى لموازنة عام ١٩٧٦ "انه لولا لطف الله لحلت فى صيف هذا العام (١٩٧٥) أسوأ كارثة تعرضت لها البلاد فى تاريخها "(الأهرام ١٠/١٢/١٩٧٥) .

الجدول رقم (٤)

اختناقات النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى

بالمليون جنيه

الفترة	الحد الأدنى المطلوب من النقد الأجنبى (١)	المتاح من النقد الأجنبى (٢)	مقدار النقص فى النقد الأجنبى (١) - (٢)
١٩٦٤/٦٠	٦٢	- ١٧	٧٩
١٩٦٩/٦٥	٦٩	- ٣٤	١٠٣
١٩٧٤/٧٠	٥٤	- ١٦٤	٢١٨
١٩٧٩/٧٥	٣٤٠	- ٧٩	٤١٩
١٩٨٤/٨٠	١٠٦٢	٦٧٢	٣٩٠

وهذه النتيجة التى توصلنا إليها والخاصة بسيطرة اختناقات النقد الأجنبى على عملية النمو فى الاقتصاد المصرى تناقض ماتوصل إليه جودة عبد الخالق (عبد الخالق ، ١٩٧٦) حيث يرى أنه خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ ، وبفرض معدل نمو يزيد عن ٦٪ ، كانت الاختناقات فى المدخرات المحلية هى المسيطرة وتفسير ذلك التناقض أن عبد الخالق قد افترض فى دراسته المشار إليها صفحة ٦٠٥ أن معامل الاستثمار إلى التغير فى الدخل ، وهو مايرادف مقلوب (ف) فى دراستنا ، يساوى ٣ بينما تشير بيانات الجدول رقم (٢) أن هذا المعامل عن تلك الفترة هو فى المتوسط ١ر٦٦ (= (١/٠ر٦٣٦ + ١/٠ر٤٥١ + ١/٠ر٨٣٦)÷٣) . ولقد ترتب على ذلك بالطبع المبالغة فى الحاجة إلى الاستثمار وسيطرة اختناقات المدخرات المحلية بالتالى . ولو استخدم عبد الخالق القيمة ١ر٦٦ لكان معدل النمو الذى تصبح معه اختناقات المدخرات المحلية هى المسيطرة هو مازاد عن ١٠ر٨٤٪ وهو معدل يقترب من المعدل الذى تتضمنه دراستنا عن تلك

الفترة ، عند أخذ تدفقات رأس المال الأجنبى فى الحسبان ، وهو ١١٪ (٧) .

وهناك من الدلائل مايشير إلى سيطرة اختناقات النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى ، فانخفاض مستويات استغلال الطاقات الانتاجية فى الصناعة والقطاعات الأخرى ترجع فى أحد أسبابها إلى نقص قطع الغيار والمدخلات التى لايمكن إيجاد بديل محلى لها . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود العديد من القيود على الواردات وتعدد أسعار الصرف ونقص الاحتياطيات الدولية وعقد الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع تشير ضمنا إلى سيطرة اختناقات النقد الأجنبى .

(ب) حالة التنمية القائمة على المشاركة الأجنبية :

وهذه النتيجة التى توصلنا إليها تنقلنا إلى البحث فى نقطة أخرى تتعلق بأهمية الدور الذى تلعبه تدفقات رأس المال الأجنبى فى تغيير طبيعة الاختناقات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، وبمقدار الحاجة إلى مثل هذه التدفقات . ويوضح الجدول رقم (٥) أن تدفقات رأس المال الأجنبى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٤ قد ساعدت على التخفيف من حدة الاختناقات فى النقد الأجنبى لدرجة لم تعد معها هذه الاختناقات ابتداءً من الفترة ١٩٧٤/٧٠ هى العقبة أمام نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصرى وإنما النقص فى المدخرات المحلية حيث تجاوزت نسبة تغطية تدفقات رأس المال الأجنبى للنقص فى النقد الأجنبى الواحد الصحيح . ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن التحويلات الرسمية خلال الفترة ١٩٧٤/٧٠ قد لعبت الدور الأهم فى عملية التخفيف من حدة اختناقات النقد الأجنبى التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، إذ وصلت هذه التحويلات فى المتوسط إلى ١٩٩ مليون جنيه سنويا بينما كان مقدار النقص فى المتوسط هو ٢١٨ مليون جنيه سنويا ، ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٥ تعاظم دور التدفقات الرأسمالية فى هذا الصدد وأخذ دور التحويلات الرسمية غير التعويضية فى التقلص .

الجدول رقم (٥)

تدفقات رأس المال الأجنبى واحتياجات

الاقتصاد المصرى بالمليون جنيه

الفترة	صافى تدفقات رأس المال الأجنبى			مقدار النقص	نسبة
	التحويلات الرسمية	التدفقات الرأسمالية والتغير فى الاحتياطيات	الإجمالى	فى النقد الأجنبى	تغطية التدفقات للنقص
١٩٦٤/٦٠	٠	٦٩	٦٩	٧٩	٠ر٨٧
١٩٦٩/٦٥	٥٩	٢٢	٨١	١٠٣	٠ر٧٩
١٩٧٤/٧٠	١٩٩	١٠٤	٣٠٣	٢١٨	١ر٣٩
١٩٧٩/٧٥	١٨٤	٥٣٨	٧٢٢	٤١٩	١ر٧٢
١٩٨٤/٨٠	١٥	١١٠٠	١١١٥	٣٩٠	٢ر٨٦

ونتيجة لارتباط التدفقات الرأسمالية بالدين الخارجى ومايترتب عليه من أعباء ترهق كاهل الاقتصاد المصرى فى الحاضر والمستقبل حيث يمثل الجانب الأكبر من هذه التدفقات قروضا بعضها قصير الأجل والآخر طويل الأجل (١٣) ، فقد يكون من المفيد التعرف على الحد الأدنى المطلوب من هذه التدفقات حيث يساعد فى مقارنته بالمتاح من هذه التدفقات فى تحديد ما إذا كان هناك مغالاة فى الاقتراض من الخارج أم لا . وتمثل (ت*) فى الشكل رقم (٢) هذا الحد الأدنى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى . وكما يظهر من هذا الشكل ، فإن (ت*) هى نسبة التدفقات التى يتقاطع عندها المنحنى الممثل لاختناقات النقد الأجنبى مع المنحنى الممثل لاختناقات المدخرات المحلية ، أى تتساوى عندها فاعلية هذين النوعين من الاختناقات فى تحديد معدل نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد . ومن ثم ، فإن (ت*) تتحدد على النحو التالى :

$$ب\ (ص_ + ت) = ف\ (خ_ + ت) \qquad (٣-٥)$$

$$\text{أو} \quad ت\ (ب - ف) = ف\ خ_ - ب\ ص_ \qquad (٤-٥)$$

$$\therefore ت^* = \frac{(ف\ خ_ - ب\ ص_)}{ب - ف} \qquad (٥-٥)$$

ويمكن حساب مايساوى هذه النسبة من الجنيهات المصرية بضربها فى الناتج المحلى الإجمالى . ويوضح الجدول رقم (٦) الحد الأدنى المطلوب من تدفقات رأس

المال الأجنبى كنسبة وبالمليون جنيه . وتدل مقارنة المتاح من التدفقات بالحد الأدنى المطلوب منها ، كما تشير إلى ذلك نسبة تغطية المتاح للمطلوب على وجود نقص حاد فى هذه التدفقات خلال الفترتين الأولى والثانية بلغ حوالى ٤٠٪ من الحد الأدنى المطلوب من التدفقات . وأما

الجدول رقم (٦)

المتاح والمطلوب من تدفقات

رأس المال الأجنبى بالمليون جنيه

الفترة	المتاح من التدفقات	الناتج المحلى الإجمالى ج	نسبة الحد الأدنى المطلوب من التدفقات ت*	الحد الأدنى المطلوب من التدفقات ج x ت*	نسبة تغطية المتاح للمطلوب
١٩٦٤/٦٠	٦٩	١٦٠٢	٠ر٠٧٢	١١٥	٠ر٦٠
١٩٦٩/٦٥	٨١	٢٤٦٥	٠ر٠٥٥	١٣٦	٠ر٦٠
١٩٧٤/٧٠	٣٠٣	٣٦١٧	٠ر٠٧٦	٢٧٥	١ر١٠
١٩٧٩/٧٥	٧٢٢	٨٥١٢	٠ر٠٦٥	٥٥٣	١ر٣١
١٩٨٤/٨٠	١١١٥	٢١٦٧٤	٠ر٠٢٥	٥٤٢	٢ر٠٦

الفترات الثلاث الأخيرة فإنها تشير إلى وجود فائض فى هذه التدفقات حيث كانت نسبة تغطية المتاح للمطلوب تزيد عن الواحد الصحيح . وتؤكد نسبة التغطية خلال هذه الفترات الثلاث أن اختناقات النقد الأجنبى بفعل تدفقات رأس المال الأجنبى لم تعد هى التى تمنع من توسع الاقتصاد المصرى ونموه . وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين :

الأمر الأول ، أن نتائج المتوسطات الفترية لايشترط أن تتطابق بالضرورة مع نتائج السنوات لأنها تتجاهل الاختلافات السنوية . ولقد دعانا هذا الأمر إلى تطبيق التحليل السابق على البيانات السنوية للتعرف على مدى التطابق بين النتائج المستخلصة من كلا النوعين من البيانات . ويلخص الجدول رقم (٧) النتائج التى تم التوصل إليها ، ويتضح منه أن الاختناقات الأقرب

إلى السيطرة فى الفترة ١٩٧٤/٧٠ ككل يمكن أن تعتبر اختناقات النقد الأجنبى وليست المدخرات المحلية .

الجدول رقم (٧)
نتائج التحليل الفترى والتحليل السنوى للاختناقات

الفترة	الاختناق المسيطر فى التحليل الفترى	نسبة تحقق هذا الاختناق فى التحليل السنوى	السنوات التى لم يتحقق فيها هذا الاختناق
٩٦٤/٦٠	النقد الأجنبى	١٠٠٪	-
٩٦٩/٦٥	النقد الأجنبى	٨٠ ٪	١٩٦٨
٩٧٤/٧٠	المدخرات المحلية	٤٠ ٪	١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٤
٩٧٩/٧٥	المدخرات المحلية	٨٠ ٪	١٩٧٦
٩٨٤/٨٠	المدخرات المحلية	٨٠ ٪	١٩٨٤

والأمر الثانى ، أن زيادة نسبة التغطية الواردة فى الجدول رقم (٦) عن الواحد الصحيح تعتبر دليلا على المغالاة فى الاقتراض الخارجى الذى تشير بيانات البنك الدولى إلى أنه شكل ٦٠ - ٧٠٪ من صافى تدفقات رأس المال الأجنبى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ (٨) . وطبقا للمعادلة رقم (٥-٥) ، ماكان لهذه الزيادة أن تعد مبالغة فى الاقتراض الخارجى لو أن الميل المتوسط للادخار قد ارتفع أو أن نسبة المتاح من النقد الأجنبى لتغطية الواردات الرأسمالية قد انخفضت ، وذلك على فرض ثبات معاملات الناتج إلى رأس المال بأنواعها ، إذ يترتب على ذلك ارتفاع الحد الأدنى المطلوب من التدفقات بحيث يستوعب كل المتاح منها . وبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) ، يتضح أن الميل المتوسط للادخار وكذلك نسبة المتاح من النقد الأجنبى كانا فى هبوط مستمر حتى نهاية الفترة ١٩٧٤/٧٠ ثم أخذا فى التزايد بعد ذلك ، ونخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن المبالغة فى الاقتراض الخارجى ترجع إلى انخفاض الميل المتوسط للادخار فى الفترة ١٩٧٤/٧٠ ، وإلى تزايده بمعدل غير كاف لاستيعاب التدفقات المتاحة بعد تطبيق سياسة الانفتاح عام ١٩٧٥ .

ويرى العيسوى (العيسوى ، ١٩٧٦: ١٢٨) أن أهمية الاجراءات الرامية إلى زيادة المدخرات المحلية لا تقل فى الدول النامية ، على خلاف الدول المتقدمة ، عندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية ، وإنما تتزايد وتتعاظم إذ هى تساعد المشروعات المحلية التى تتكامل أنشطتها مع أنشطة هذه الاستثمارات على الظهور ، كما أنها ضرورية للتخفيف من هذه الضغوط التضخمية التى قد تنتج عن وجود رأس المال الأجنبى . ويرى أنه بقدر النجاح فى هذا السبيل تتحدد إمكانيات الاستفادة من الوفورات الخارجية للاستثمارات الأجنبية .

وللتعرف على القدر الذى مولته القروض الأجنبية يلزم أن نغير أولويات استخدام حصيلة الصادرات وتحويلات العاملين بحيث يتم إشباع الاحتياجات من السلع الرأسمالية والوسيطة الأجنبية أولا على أن يستخدم باقى الحصيلة فى تغطية الواردات الاستهلاكية والخدمية . ويعمل ذلك ، نجد أن مقدار النقص فى النقد الأجنبى الذى يظهر بالجدول رقم (٤) يمثل مقدار الواردات الاستهلاكية والخدمية الذى مولته تدفقات رأس المال الأجنبى ، ويطرح التحويلات الرسمية غير التعويضية الموجودة بالجدول رقم (٥) من هذا المقدار يتحدد مبلغ ما مولته القروض الأجنبية من هذه الواردات . ويوضح الجدول رقم (٨) الاقتراض الخارجى المستخدم فى تمويل الاستهلاك ، حيث بلغت نسبته إلى الواردات الاستهلاكية والخدمية الفعلية ٨٢٪ لسنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٤/٦٠ مقابل ١٢٪ ، ٤٪ ، ١٧٪ ، ٩٪ لسنوات الفترات الأخرى على التوالى . ويتبين لنا من ذلك أن الاقتراض الخارجى كان فى جانب منه بديلا للمدخرات المحلية وفى جانب آخر مصدرا لتمويل الاستهلاك فى الداخل . وبذلك يكون الاقتصاد المصرى قد استطاع العيش عند مستوى أعلى مما تسمح به إمكانياته الذاتية وذلك على حساب تراكم الدين الخارجى .

الجدول رقم (٨)

الاقتراض الخارجى المستخدم فى تمويل الاستهلاك بالمليون جنيه

الفترة	الصادرات وتحويلات العاملين (١)	الحد الأدنى المطلوب للواردات الرأسمالية (٢)	الواردات الوسيطة (٣)	المتاح للواردات الاستهلاكية والخدمية (٤)=١-٢-٣	الواردات الاستهلاكية والخدمية الفعلية (٥)	مقدار النقص فى النقد الأجنبى (٦) = ٥-٤	تمويل النقص	
							التحويلات الرسمية	القروض الأجنبية
١٩٦٤/٦٠	٢٠٥	٦٢	١٣٨	٥	٨٤	٧٩	٠٠	٦٩ *
١٩٦٩/٦٥	٣٢٥	٦٩	١٧١	٨٥	١٨٨	١٠٣	٥٩	٢٢ *
١٩٧٤/٧٠	٥٧٨	٥٤	٢٧٠	٢٥٤	٤٧٢	٢١٨	١٩٩	١٩
١٩٧٩/٧٥	٢٢٢٢	٣٤٠	٩٣٤	٩٤٨	١٣٦٧	٤١٩	١٨٤	٢٣٥
١٩٨٤/٨٠	٧٠٦٨	١٠٦٢	٢١٦٦	٣٨٤٠	٤٢٣٠	٣٩٠	١٥	٣٧٥

* الحد الأقصى المتاح من القروض فى تلك الفترة

ولقد ساعدت تدفقات رأس المال الأجنبى ، من خلال تخفيضها لاختناقات النقد الأجنبى (٦٠-١٩٦٩) أو تجنبها (٧٠-١٩٧٤) على أن يحقق الاقتصاد المصرى معدلات نمو مرتفعة (٩) . وطبقا لنموذج مكينون ، فإن إسهام تدفقات رأس المال الأجنبى فى نمو الاقتصاد المصرى تساوى (ف ت) أو (ب ت) اعتمادا على ما إذا كان ف (خـ + ت) أصغر أو أكبر من ب (صـ + ت) . ويتضمن الجدول رقم (٩) معدلات النمو التقديرية والفعلية والقدر الذى أسهمت به تدفقات رأس المال الأجنبى فى هذا العدد .

الجدول رقم (٩)

معدلات نمو الاقتصاد المصرى التقديرية والفعلية

الفترة	الاختناق المسيطر	معدل النمو الممكن بدون تدفقات (١)	إسهام التدفقات (٢)	معدل النمو التقديرى (١)+(٢)	معدل النمو الفعلى بالأسعار الجارية *
١٩٦٤/٦٠	النقد الأجنبى	ب صـ = - ١ر٢	ب ت = ٨ر٧	٦ر٦	٦ر٤
١٩٦٩/٦٥	النقد الأجنبى	ب صـ = - ٢ر٦	ب ت = ٦ر٣	٣ر٧	٦ر٦
١٩٧٤/٧٠	المدخرات المحلية	ف خـ = ٦ر٤	ف ت = ٧ر٠	١٣ر٤	٨ر٣
١٩٧٩/٧٥	المدخرات المحلية	ف خـ = ١٢ر١	ف ت = ٦ر٨	١٩ر٩	١٩ر٨
١٩٨٤/٨٠	المدخرات المحلية	ف خـ = ١١ر٨	ف ت = ٣ر٤	١٥ر٢	١٦ر١

* تم حساب هذه المعدلات للفترات الفرعية الخمس من بيانات الناتج المحلى الإجمالى التى تظهر بالملحق المرفق وباستخدام المعادلة (ج$_{ن}$ - ج$_{ن}$) / (مجـ$_{ن}$ ج$_{ر}$) حيث ج$_{ن}$ هى الناتج المحلى فى نهاية الفترة الحالية ، ج$_{ن}$ هى الناتج المحلى فى نهاية الفترة السابقة .

ويلاحظ القارئ وجود تفاوت بين المعدلات التقديرية والمعدلات الفعلية لنمو الاقتصاد المصرى ، وقد يشير ذلك إلى أن الافتراضات التى استدعتها طبيعة عملية الحساب طبقا لنموذج مكينون غير دقيقة فى تعبيرها عن واقع

الاقتصاد المصرى ، ولكن لا تزال لها مشروعيتها validity حيث أن الفروق بين المعدلات التقديرية والمعدلات الفعلية ، باستثناء معدلات الفترة ١٩٧٤/٧٠ ، ليست كبيرة . وإذا تذكرنا ما سبق أن أشرناه بشأن الفترة ١٩٧٤/٧٠ من أن اختناقات المدخرات المحلية خلال هذه الفترة لم تمثل سوى ٤٠٪ بينما مثلت اختناقات النقد الأجنبى ٦٠٪ ، لكان من الأفضل حساب متوسط معدل النمو التقديرى والفعلى لهذه الفترة من بياناتها السنوية . وبعمل ذلك وجد أن هذه المتوسطات هى ٩٪ للتقديرى و ٨٫٤٪ للفعلى ، وكما هو ظاهر فالفرق بينهما ضئيل .

ويشير الجدول رقم (٩) أيضا إلى أهمية تدفقات رأس المال الأجنبى فى تنمية الاقتصاد المصرى حيث كان إسهام هذه التدفقات مرتفعا فى الفترات الأولى ثم بدأ فى الانخفاض فى الفترات الأخيرة، فرفع معدل النمو بنسبة ١٪ قد تطلب فى الفترتين الأولى والثانية وجود تدفقات من رأس المال الأجنبى يبلغ قدرها على التوالى ٨ و ١٣ مليون جنيه (ناتج قسمة تدفقات رأس المال الأجنبى بالجدول ٦ على معدل النمو الذى أسهمت به هذه التدفقات بالجدول ٩) ، ولكن هذا القدر ارتفع فى الفترات الثلاث الأخيرة إلى ٤٣ و ١٠٦ و ٣٢٨ مليون جنيه على التوالى . وهذه الزيادة لا يمكن أن يكون المسئول عنها بمفرده ارتفاع معامل رأس المال إلى الناتج كما يظهر بالجدول ٢ ، وإنما يمكن إرجاع ذلك إلى عدم الاستخدام الكفء لهذه التدفقات أو استخدامها فى تمويل الاحتياجات الاستهلاكية ، ولابد أن القارئ قد لاحظ أن الانخفاض فى إسهام التدفقات قد تزامن مع التغير فى طبيعة الاختناقات ، وبالتحديد بعد أن باتت اختناقات المدخرات المحلية هى المسيطرة على عملية النمو ، ويتوائم هذا مع فرضية تشنرى ومكينون والتى تقول أن إسهام رأس المال الأجنبى فى تنمية الطاقات الإنتاجية المحلية يكون أكبر حين تكون اختناقات النقد الأجنبى هى المسيطرة.

(٦) الموجز والتوصيات

خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٤ تغيرت أيديولوجية التنمية المطبقة في مصر ، فمن أيديولوجية تنمى دعائم الاستقلال بالاعتماد على الذات إلى أيديولوجية تدعم التبعية بالمزيد من الاعتماد على الخارج . وهذا البحث استشفاف لانعكاسات الأيديولوجية المطبقة على طبيعة الاختناقات التمويلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال الفترة المذكورة ، ومدى إسهام رأس المال الأجنبى فى تحقيق التنمية الاقتصادية . والنتيجة العامة التى يصل إليها البحث تتفق

إلى حد كبير مع التوقعات المسبقة فى هذا الخصوص . وبالتحديد فقد تميزت فترة تطبيق أيديولوجية الاعتماد على الذات (١٩٦٠-١٩٧٤) بصفة عامة بتعبئة المدخرات المحلية ولكن نقص النقد الأجنبى شكل نقطة اختناق فى عملية التكوين الرأسمالى وهو الأمر الذى ترتب عليه تزايد إسهام رأس المال الأجنبى ، الذى تدفق على مصر خلال تلك الفترة سواء على شكل منح أو قروض ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية . أما فترة تطبيق أيديولوجية الاعتماد على الخارج (١٩٧٥-١٩٨٤) فقد تميزت باختناق فى المدخرات المحلية ، الأمر الذى يدل فى ضوء ممارسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر ، على الاتجاه إلى الاستهلاك بشكل يتجاوز حدود الإمكانيات الذاتية للاقتصاد المصرى بحيث لم يعد من المستغرب أن يتضخم الدين الخارجى لمصر وأن تنفصل عملية الاقتراض عن هدفها الأساسى وهو زيادة الإنتاج وأن يصبح هدفها هو التأجيل المؤقت لسداد ديون تعذر الوفاء بها مع كل ما يترتب على ذلك من توثيق عرى التبعية للنظام الرأسمالى العالمى مرة أخرى ونكون كمن سار على محيط دائرة ظانا أنه يبعد عن نقطة البداية فإذا هو يعود إليها . وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى أنه كان لمصدر تدفقات رأس المال الأجنبى على ما يبدو علاقة بانتاجيته ، فقد أسهمت التدفقات من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٢ رغم محدوديتها بشكل مباشر فى تطوير قوى الإنتاج عن طريق تمويل الصناعات الثقيلة ومشروعات البنية الأساسية ، بينما أسهمت التدفقات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان فى تدعيم القطاع الخاص والأجنبى بحكم الفلسفة الرأسمالية لهذه الدول التى لا تتحمس للقطاع العام .

إن حال الاقتصاد المصرى فى ظل أيديولوجية للتنمية تقوم على مشاركة رأس المال الأجنبى كحال من حاول ابتلاع الحوت فوجد نفسه فى بطنه . إن التنمية على أرض مصر لن يحققها غير شعب مصر ، ولم نسمع عن شعب سعى إلى تنمية شعب متخلف ودفعه إلى التقدم دون أن يكون ذلك بدوافع حقيقية وجهود ذاتية من الشعب المتخلف . ولا شك أن لتدفقات رأس المال الأجنبى على اختلاف أنواعها دور هام فى عملية التنمية ، إلا أنه ينبغى النظر إليها باعتبارها عنصرا ثانويا مكملا للموارد المحلية وليس بديلا لها . فاستمرار عملية النمو على أساس تراكمى يظل معتمدا على توليد قوى محلية للتراكم والاستثمار حتى مع تدفق رأس المال الأجنبى إذ يعظم توفر العناصر المحلية المكملة للاستثمارات الأجنبية من عملية الاستيعاب الكفء لرأس المال الأجنبى . لهذا يبقى الاهتمام بما يلى :

١ - تنمية القدرات الذاتية للتراكم الرأسمالى واستخدامها الاستخدام الأمثل ويعتبر ذلك شرطا ضروريا لأى سلوك واقعى يستهدف جادا تنمية الاقتصاد

وتخليصه من تبعيته للخارج . ورغم بديهية هذا المبدأ ، إلا أن العديد من الإجراءات والسياسات التى تتبعها الحكومة تعمل فى اتجاه مضاد له . فإمكانات التراكم الرأسمالى كثيرا ما أعاقتها إنفاقات خارجية باهظة ومشروعات ضخمة تنقصها الدراسة ، وسياسات نقدية تقتل حوافز الادخار لدى القطاع العائلى ، ونظم وقواعد لتوزيع القوى العاملة تهمل الكفاءة الإنتاجية ، وإسراف فى الإنفاق الحكومى يضع اللمسة الأخيرة فى هذه الصورة غير المشرقة لمقدرة الاقتصاد ككل على الادخار . وتتطلب تنمية القدرات الذاتية للتراكم الرأسمالى تغيير الظروف الموضوعية لاتخاذ القرارات الاقتصادية بما يؤثر على تفضيلات الأفراد بين الاستهلاك والادخار . وفى هذا الصدد ، تبدو ضرورة تعديل الهيكل الضريبى على نحو يكفل التقليل من الاستهلاك الترفى أو المظهرى ، واتباع السلطات مسلكا تقشفيا فى الإنفاق العام يقتدى به ، ورفع معدلات الفائدة على المدخرات ، ومكافحة التضخم والقضاء على مسبباته ، واقتران سياسة تسعير العملات الأجنبية بتوفير فرص استثمارية مأمونة وعالية العائد بحيث تستطيع أن تجذب مدخرات المصريين بالخارج .

٢ - إصلاح الخلل فى الهيكل الاقتصادى بحيث تختفى القوى الطفيلية التى أفرزها ذلك الخلل . ويعتبر ذلك ضروريا لأن أية فئة مهما كانت درجة طفيليتها لن تتخلى أبدا عن مكاسبها ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق . ولا نعتقد أن ذلك سيكون مهمة سهلة ، فالقوى الطفيلية ترتبط بتنظيمات وقوى لها تأثيرها بعضها فى الداخل وبعضها فى الخارج ، هذه القوى والتنظيمات تضغط وتؤثر فى إخراج القرارات وفق توجهاتها وميولها. وفى قلب عملية الإصلاح تأتى إعادة تنظيم القطاع العام وتطوير إدارته لزيادة كفاءته الإنتاجية ، إذ بقدر ما يسوء تنظيم القطاع العام وتنوء إدارته بالمشاكل بقدر ما تنشط وتستفيد الأجزاء الطفيلية من القطاع الخاص والأجنبى وتضار فى نفس الوقت الأجزاء المنتجة فى هذين القطاعين. ولابد من البحث عن صيغة مناسبة تجمع بين التحكم المركزى فى القطاع العام وضمان الاستقلالية الذاتية لوحداته وحقها فى تحقيق أمثليتها الذاتية بحيث يتم تعظيم إسهام هذا القطاع فى تكوين الفائض الاقتصادى . وترتبط بعملية الإصلاح أيضا تهيئة الظروف الملائمة للعمل والحياة للاستفادة من الكوادر العلمية والفنية ، فليس من المعقول أن تبذل الموارد على ندرتها فى إعداد هذه الكوادر ثم لا يستفاد منها إما لعدم توفير فرص عمل حقيقية لها أو بتركها تتسرب إلى الخارج جريا وراء ما يقدم لها من إغراءات . ولا تتمثل التكلفة الحقيقية لعدم الاستفادة من هذه الطاقات فيما بذل من وقت وجهد ومال فى سبيل إعدادها ، وإنما فيما قد تشعر به من إحباط ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان آمالها

وتطلعاتها فى الحياة وهو ما يؤدى بها إما إلى الانسحابية والخمول وإما إلى العنف والتدمير . والأرجح أن تكون أداة هدم لا بناء ، ومما يساعد فى ذلك ألا يلتزم النظام السياسى بقواعد الممارسة الديمقراطية فيزاول القهر السياسى ولا يكون مسئولا عن أدائه تجاه الجماهير .

٣ - خلق وسط تكنولوجى يكون بديلا لاستيراد التكنولوجيا الغربية المصممة لتوائم شروط الإنتاج الرأسمالى (وجود أسواق واسعة ، وتوافر كوادر على درجة عالية من الكفاءة ، وهياكل أساسية متقدمة ... الخ) والتى كثيرا ما يؤدى خلل الهيكل الاقتصادى فى مصر إلى عدم الاستفادة منها بعد تكبد الأموال . هذا فضلا عن أن استيراد التكنولوجيا هو سبيل للسيطرة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وتعبئة الفائض الاقتصادى للدولة نحو الخارج ويؤكد عادل جزارين (الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/١/١٤ : ٧) ذلك بقوله "لقد انحصر نقل التكنولوجيا فى السنوات السابقة فى تكنولوجيا الإنتاج فقط دون نقل تكنولوجيا التصميم والتطوير ، وبالتالى كانت تبعية الصناعة المصرية للصناعة الأوروبية هى النتيجة الواقعية لذلك ، لاننا لا نستطيع تصميم منتج جديد أو تطوير الموجود لدينا . ويتطلب الأمر إنشاء إدارات تصميم على مستوى عال فى كل الشركات والمصانع ، كما يجب التوسع فى إنشاء مراكز التصميم الصناعى ودعم الموجود منها ، وتدريب الفنيين المصريين فى مراكز التصميم بالشركات التى تتعاقد على تجميع منتجاتها فى مصر" .

٤ - تنمية الصادرات الوطنية من السلع والخدمات . فلا شك أنه كلما ازدادت قدرة الدولة على التصدير كلما ازدادت قدرتها على استيراد ما تحتاجه لأغراض التنمية . إن الاهتمام بقطاع السياحة يمكن أن يخلق موردا غزيرا من النقد الأجنبى ، ولكن هذا القطاع لم يلق بعد ما يستحق من عناية ، وتستوجب تنمية الصادرات السلعية تعبئة كافة الجهود فى قطاعات الإنتاج والتجارة الخارجية والجهاز الحكومى لدفع حركة التصدير ، ويحتاج الأمر ابتداء إلى ترشيد الإنتاج لزيادة حجمه بالقدر الذى يفى بمتطلبات الاستهلاك المحلى ويبقى فائضا متزايدا للتصدير ، كما يحتاج الأمر إلى تحسين نوعية الإنتاج وخفض تكلفته حتى يمكن أن ينافس الإنتاج المماثل فى الأسواق العالمية . كذلك يحتاج الأمر إلى توفير كفاءات إدارية عالية التخصص فى مختلف مجالات التجارة الخارجية تتميز بالقدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير فى سرعة ومرونة ، وبالقدرة على تنفيذ عمليات التصدير بدقة مع مراعاة المواصفات المطلوبة ومواعيد التسليم إلى غير ذلك . وهناك مجالات رحبة للتصدير فى مجالات لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة كالمصنوعات البلاستيكية ولعب الأطفال . وهناك إمكانيات واسعة

للأسواق الدولية فى استيعاب صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة يمكن لمصر فيها بما تملكه من خبرة طويلة وميزة نسبية اقتصادية فى هذا المجال وبالجهد والتنظيم والبرامج العلمية المدروسة للأذواق والاحتياجات العالمية أن تزيد من صادراتها .

٥ - إصلاح الخلل فى الهيكل الإدارى . فقد تميز أسلوب اختيار القادة الإداريين فى القطاع العام فى فترة الستينات وبداية السبعينات باعتماده على الاتجاهات السياسية ، كما اتسم الأداء الإدارى فى هذا القطاع وكذلك فى القطاع الحكومى بسيطرة البيروقراطية، وحتى مع عودة الحياة مرة أخرى إلى القطاع الخاص بالانفتاح الاقتصادى ، فإن هذا الوضع لم يتغير إذ ظل القطاع العام باستثناءات طفيفة يخطط وينظم عن طريق البيروقراطية . ولقد أدى تسييس الإدارة إلى تبديد الفائض الاقتصادى ، فمن خلال ما يتمتع به المديرون من سلطة سياسية اختصوا أنفسهم بجزء من هذا الفائض بطرق مشروعة وغير مشروعة ، كما وجه جزء إلى أوجه الإنفاق غير المنتج كديكورات المكاتب والسيارات الفاخرة ... الخ . والبيروقراطية بما يترتب عليها من مركزية القرارات قد ساهمت فى وأد عنصر المبادأة لدى المرؤوسين ، وفى عمليات دمج ارتجالية بين الوحدات الإنتاجية لا تراعى اختلاف التكنيك الإنتاجى وأسلوب العمل أو حتى التباعد الجغرافى ، وفى تضخم عدد القائمين بالأعمال الإدارية ، وفى عدم الدقة فى تحديد المسئوليات والاختصاصات ، وفى تعدد الأجهزة الرقابية ، وفى انعدام الموضوعية فى تقييم أداء العاملين مما ساعد مع أشياء أخرى على ضياع قيمة العمل عند الانسان المصرى .

(٧) ملحق : البيانات المستخدمة فى البحث
بالمليون جنيه بالأسعار الجارية

السنة	ع	ص	ق١	ق٢	خ	ث	ش٢	ط٢	ك٢
١٩٥٩	١٧٣١	....	...	....	....	....	....	....	....
١٩٦٠	١٣٧٦	٢٠٩	-١	٣٨	١٧٤	١٧١	٥٨	١١٢	٧٢
١٩٦١	١٤٥٩	١٧٢	-٣	٣٦	٢٠٩	٢٢٦	٦٦	١١٦	٤٤
١٩٦٢	١٥١٢	١٨٣	-٢	٤٨	١٦٥	٢٥١	٧٩	١١٩	١٢٥
١٩٦٣	١٦٨٥	٢٣٢	٤	١٠٧	١٩٦	٣٠٠	٩٤	١٦٣	١١٢
١٩٦٤	١٨٨٨	٢٣٠	٢	١١٧	٢٣٩	٢٧٢	١٢٠	١٧٨	٦٩
١٩٦٥	٢٢١٤	٢٥١	٤	٣	٣١٤	٣٨١	١٠٧	١٨٣	٩٠
١٩٦٦	٢٤٠٣	٢٦٣	٣	٥٦	٣٣٨	٤٤٦	١٠٩	٢٢٤	٤٤
١٩٦٧	٢٤٨١	٣٨٠	٥٣	٦٠	٣٦٠	٣٨٦	٨٦	١٦٨	٢٥٠
١٩٦٨	٢٥٣٣	٣٥٣	١٠٩	٤	٢٠٨	٣٤٢	٧٩	١٤٦	٢٣٥
١٩٦٩	٢٦٩٦	٣٧٦	١٢٥	-١٢	٢٤٤	٣١٨	٦١	١٣٣	٣٢٤
١٩٧٠	٣٠٥٩	٤٣٢	١٣٢	٥٢	٢٩٢	٤١٧	٧٦	١٩٣	٣٦٠
١٩٧١	٣٤١٧	٤٥٤	١١٧	١٨	٢٧٥	٤٦٧	٨٩	٢٢٩	٣٤٢
١٩٧٢	٣٦٣٢	٤٩٠	١٢٦	١٨٧	٣٠٤	٥٠٢	٩٠	٢٥٤	٣٤٧
١٩٧٣	٣٧٥٧	٥٦٧	٢٣٠	٢١٤	٣٠٣	٥٠٠	٩٨	٢٢٩	٤٦٢
١٩٧٤	٤١٩٠	٩٤٧	٣٨٩	٥٠	٢١٨	٧٢٣	١٧٠	٤٤٦	٨٤٩
١٩٧٥	٥٢٤٧	١٠٧٠	٣٨٦	٥٦٠	٥٤١	١٤٣٥	٣٠٧	٧٧٢	٩٢٤
١٩٧٦	٦٧٠٥	١٤٣٦	٢٤٤	٢٢٩	٩٧١	١٦٥٧	٤٠٦	٧٦٤	٨٢٦
١٩٧٧	٨٢١٠	١٨٠٠	١٥١	٣٥٦	١٥٩٧	٢٣٩٩	٥٩٢	٩١٣	٧٦٥
١٩٧٨	٩٧٨٨	٢١٤٦	١١٦	٣٢٨	١٦٨٣	٣٠٥٤	٨٧٣	١١١٧	٦٢٣
١٩٧٩	١٢٦١٠	٤٦٥٧	٢٥	١١٩٨	٢٢٢٨	٤٣٠٠	٩٤٧	١١٠٣	٣٦٨٦
١٩٨٠	١٥٤٧٠	٦٥١٥	١	١٢٢٢	١٤٥٠	٥١٥٣	١٣٥٠	١٨٤٠	٣٦٣١
١٩٨١	١٧٣٤٣	٦٤١٧	١	١٣٥٠	٣٣٤٨	٥٤٠٢	١٤٥٠	١٩٩٠	٤٤٧٢
١٩٨٢	٢٠٢٩٠	٦٧٩١	١	١٣٧٠	٣٨٨٤	٦٢٥٠	١٦٠٠	٢١٥٠	٤٣٣٧
١٩٨٣	٢٥٢٢٨	٧٦٦٦	...	٣٠٢	٤٩٢٥	٦٤٩٩	١٨٠٠	٢٣٢٥	٣٨٢٨
١٩٨٤	٣٠٠٣٩	٧٩٥٠	٧١	١٣٤٢	٥٨٩٣	٣٧٩٥	١٨٠٠	٢٣٢٥	٣٨٢٨
١٩٨٥	٣٥٢٠٠	...	...	....	....	....	....	....	....

دلالات الرموز :

(١) بيانات مصدرها IMF, IFS - Yearbook, 1986 :

ج = الناتج المحلى الإجمالى : Line 99b .

ص = إجمالى الصادرات السلعية والخدمية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج (Line 77aad + Line 77add + Line 77 afd) ÷ rh .

ق١ = التحويلات الرسمية غير التعويضية Line 77ahd ÷ rh .

ق٢ = صافى التدفقات الرأسمالية مطروحا منها التغير فى الاحتياطيات (Line 77bzd - Line 79c.d) ÷ rh .

خ = الناتج المحلى الإجمالى - (الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومى) Line 99b - (Line 91f + Line 96f) .

ث = إجمالى الاستثمارات المحلية +الزيادة فى المخزون Line 93e + Line 93i

(٢) بيانات من مصادر أخرى :

ث٢ = الواردات الرأسمالية (عبد الخالق/٦٠-١٩٦٩ ، المجالس القومية/٧٠-١٩٧٩، وزارة التخطيط / ٨٠-١٩٨٤) .

ط٢ = الواردات الوسيطة (عبد الخالق/٦٠-١٩٦٩ ، المجالس القومية/٧٠-١٩٧٩، وزارة التخطيط / ٨٠-١٩٨٤) .

ك٢ = الواردات الاستهلاكية والخدمية وهى تساوى إجمالى الواردات السلعية والخدمية (Line 77 abd + Line 77 aed ÷ rh) ناقصا الواردات الرأسمالية والوسيطة .

(٨) ملاحظات على الهامش

* أتقدم بالشكر إلى زميلى الأستاذ الدكتور/ مصطفى السيد الشعـــــراوى والأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحى صلاح على ما بذلاه من جهد فـــى قراءة هذا البحث وعلى ما أبداه من ملاحظات أفاد ا بها الباحث ، وذلـــك دون مسئولية عليهما مما يكون بهذا البحث من قصور .

١) أهم وثيقتان فى هذا المجال "الميثاق الوطنى" الذى قدمه عبد الناصر إلى مجلس الأمة فى مايو ١٩٦٢ ، و "ورقة أكتوبر" التى قدمها السادات فـــى أبريل ١٩٧٤ .

٢) ترى سلوى سليمان (سليمان ، ١٩٧٦: ٥٨٦) أنه " لا يمكن تبريـــــر هذا الموقف (هجرة الكفاءات) بأنه حل لمشكلة العمالة الزائدة ، ولا بأنـــه دليل تضامن عربى ، ولا بأنه وسيلة تحقيق حصيلة صرف أجنبى ، فالعمالـــة الزائدة هى فى الفئات غير الماهرة وليست فى صفوة الخبرات ، والتضامن العربى أعظم من مجرد التوقف عند مفهوم (التحويل) دون إضافة صافيـــة للمجتمع العربى ككل ، والصرف الأجنبى لا يصح القبول به كثمن مجهـــل لأى شئ مهما كانت ندرته وعزت قيمته " .

٣) تخص استراتيجيات النمو "كالدفعة القوية" و "الانطلاق" و "الجهد الأدنى الحساس" دورا أساسيا للتكوين الرأسمالى . ومن ناحية أخرى تشير "حلقة الفقر المفرغة" و "مراحل النمو" و "مصيدة التوازن عند مستوى منخفض من الدخل" إلى انخفاض القدرات الذاتية للدول النامية على تعبئـــة رؤوس أموال بقدر يكفى لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادى .

٤) على فرض أن مرونة عرض الصادرات لانهائية ، وأن أسعار السلع الأجنبيـــة المنافسة ثابتة ، فإن :

$$ص = (١ - م١) س + م٢ ل$$

حيث ص = معدل نمو حصيلة الصادرات مقوما بالنقد الأجنبى
س = معدل نمو سعر الصادرات مقوما بالنقد الأجنبـــى
ل = معدل نمو مستوى الدخل فى بقية دول العالـــم
م١ = المرونة السعرية للطلب الأجنبى على الصـــادرات
م٢ = المرونة الدخلية للطلب الأجنبى على الصـــادرات

ويتضح من هذه المعادلة أن الشرط الضرورى والكافى لثبات حصيلـــة الصادرات ، وبالتالى تواجد اختناقات النقد الأجنبى هو أن تكـــون م١ = ١ و م٢ = صفر .

٥) للاطلاع على شرح وافٍ لنموذج الفجوتين وافتراضاته وكيفية تقديره يمكن الرجوع إلى (زكى ، ١٩٨٠ : ٤٢-٦٨) وأيضا (Blomquirt, 1976) . وللاطلاع على تطبيق لهذا النموذج على الاقتصاد المصرى يمكن الرجوع إلى (عبد الخالق ، ١٩٧٦) .

٦) بقدر ما أدت كامب دافيد إلى قطع المعونة العربية فإنها بما أكدته من شيوع حالة السلم مع إسرائيل واستقرارها قد ساعدت على تدفق رأس المال الأجنبى على مصر ابتداءً من عام ١٩٧٩ كما يظهر من الملحق المرفق . ومما عزز من ذلك الحرب الأهلية اللبنانية حيث لم تعد لبنان المركز المالى الجذاب كما كان قبل الحرب .

٧) العلاقة التى استخدمها عبد الخالق ، باستخدام رموزنا ، هى ث = ٣ Δج حيث (ث) هى الاستثمار و(Δج) هى التغير فى الدخل . وبقسمة الطرفين على الدخل (ج) ، نجد أن ث/ج = ٣ Δج/ج ، وإذا كان معدل النمو (Δج/ج) هو ٦٪ ، لكانت نسبة الاستثمار إلى الدخل (ث/ج) تساوى ١٨٪ من الدخل . ومعدل النمو الذى يؤدى إلى هذه النسبة ، فى حالة انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج من ٣ إلى ١٫٦٦ ، كما تشير بياناتنا ، هو ١٠٫٨٤٪ . وفيما يتعلق بمعدل النمو المناظر الذى تشير إليه دراستنا فقد تم تحديده باستخدام (ت *) بالجدول (٦) للفترات الثلاث الأولى بحساب معدل النمو سواءً من المعادلة ف (خـ + ت *) أو المعادلة ب (صـ + ت*) ثم إيجاد متوسط المعدلات الثلاث الناتجة .

٨) يوجد بالجدول التالى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر وكذلك نسبتها إلى صافى التدفقات الرأسمالية الواردة إليها :

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
القيمة بالمليون دولار .	٨٫٥	٦١٫٢	٩٨٫١	٢٩٨٫٠	٦١٠٫٦	٤١٫٠	٧٤٧٫٠	٢٨٥٫٠	٤٧١٫٠	٧١٣٫٠
النسبة المئوية .	٦٫٠	٩٫٤	١٠٫٠	٣٣٫٧	٧١٫٣	٣١٫٥	٤٢٫٠	١٩٫٠	٣٣٫٢	٤٢٫٨

Source: World Bank, World Tables, 1983 and EIU, Country Profile: Egypt, 1986-87

وتجدر الاشارة إلى أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤ كانت ضئيلة باستثناء شركة سيارات فيات الإيطالية ، والتى أنتجت بالاشتراك مع رأس المال العام المصرى سيارات نصر ، وبعض الشركات الأجنبية العاملة فى مجال التنقيب عن البترول . أما صافى الاستثمارات المباشرة الأجنبية فقد كان سالبا خاصة فى نهاية المرحلة وبالتحديد خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ويرجع ذلك إلى اجراءات التمصير والتأميم التى اتخذتها مصر خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٣ (Abdalla, 1982 : 90) .

٩) إذا استبعدت الاستثمارات المباشرة الأجنبية من صافى تدفقات رأس المال الأجنبى لأظهرت الفترة ١٩٧٩/٧٥ اختناقا فى النقد الأجنبى .

(٩) قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١) زكى ، رمزى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

٢) سعد الدين ، إبراهيم ، "الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلا .. حالة مصر" مجلة النفط والتعاون العربى ، ٣ (٤) ، ١٩٧٧ .

٣) سليمان ، سلوى ، "المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية" ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥/٢٧ مارس ١٩٧٦، ٥٦٥-٥٩٨ .

٤) عبد الخالق ، جودة ، "نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج : دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤"، المرجع السابق ، ٥٩٩-٦٤٣ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

(1) Abdalla, Nazem, "The role of Foreign Capital in Egypt's Economic Development : 1960-1972," International Jounal of Middle East Studies, 14, 1982, 87-97 .

(2) Abdalla, Nazem, "Egypt's Absorptive Capacity During 1960-1972, "International Journal of Middle East Studies, 16, 1984, 177-198.

(3) Blomquirt, A.G., "Empirical Evidence on the Two-Gaps Hypothesis, "Journal of Development Economics, 3 (2), July 1976, 181-193.

(4) Chenery, H.B. and M. Bruno, "Development Alternatives in an Open Economy : The Case of Isreal," Economic Journal, 123, March 1962, 79-103.

(5) Hirshman, A.O., The Strategy of Economic Development, New Haven : Yale University Press, 1958.

(6) Leila, Ali, et al., "Apathy, Values, Incentives and Development : The Case of the Egyptian Bureacracy, "The Middle East Journal, 39 (3), Summer 1985, 341-361.

(7) McKinnon, Ronald I., "Foreign Exchange Constraints in Economic Development and Efficient Aid Allocation, "Economic Journal, 74 (294), June 1964, 388-409.

(8) Porter, R.S., "Arab Economic Aid, "Development Policy Review, 4(1), March 1986, 44-68.

conclusions come out from the overall scope of this study:

- the Egyptian development path proves that the outward-looking development is likely to increase dependance on foreign loans and foreign investments than do the inward-looking development.

- During 1975-1984 the Egyptian economy suffered from an exaggeration in contracting foreign exchange loans. The volume of these loans was more than what was neassary according to the foreign exchange gap.

Abstract

Development Ideology

And

The Problems of Capital Formation in

Egypt

By Fathy K.El Khadrawy

Associated Prof. of Economics

Tanta Univ.

The issue dealt with in this paper is closely related to the current economic problems of Egypt. Starting by an examination of the financial aspects of economic growth in Egypt, the paper establishes a relation between the development choices, the growth rates and the dominant financial constraints in the Egyptian economy between 1960 and 1984.

A simple, but relevant, model (of McKimon) is applied to detect the relative importance of mainly two financial constraints; i.e.:

- the foreign receipts constraint (including loans and investments)
- the domestic savings constraint.

The study concludes that the foreign receipts constraint was the dominant one during the whole period under consideration. Two other